صوت النساء على طاولة القرار (صوت)

مبادرات بناء السلام وأشكال بديلة للمشاركة السياسية للنساء

بتمويل من الإتحاد الأوروبي

صَوْت
دعم المشاركة السياسيّة للمرأة العربية

CTDC
مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان
Center for Transnational Development & Collaboration

RELEASE ME
I Make My Chances

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

تم تمويل هذا المنشور بدعم من الاتحاد الأوروبي. المسؤولية الكاملة عن محتوياته تقع على عاتق مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي

مبادرة الإصلاح العربي

قام بإنتاج هذا البحث مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان، بالشراكة مع مؤسسة ريليزمي.

البحث والكتابة: ثريا حجازي، غنى الشمري، هوازن خداج
الإشراف: د. نور أبو عصب، د. نوف ناصر الدين

© 2023 مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان ومؤسسة ريليزمي ومبادرة الإصلاح العربي.

يسمح بنسخ وإعادة توزيع المواد والبناء عليها لأهداف غير تجارية فقط، وبشرط الإشارة إلى المصدر الأصلي للمنشور بما في ذلك توفير رابط للنسخ الأصلية وتزويد المرجع الأصلي لهذا المنشور وذكر أسماء الكاتبات. في حال استخدام المواد بأي شكل من هذه الأشكال يجب توضيح شروط استخدام هذه الأداة للآخرين والأخريات.

الصورة: صورة مولّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي - ملك مبادرة الإصلاح العربي

آب/أغسطس 2023

جدول المحتويات

1 شكر وتقدير

2 الملخّص التنفيذي

4 المقدمة

4 السياق

5 تجارب مشاركة النساء

7 المنهجية

7 أدوات البحث

8 اختيار العينة

8 محدودية البحث

8 الاستنتاجات الميدانية

9 أشكال المشاركة السياسية للمرأة السورية

11 الأجسام والأشكال البديلة للمشاركة السياسية

13 العقبات والتحديات التي تواجه النساء في المشاركة بعمليات السلام الرسمية

15 رؤية النساء للمشاركة الفعالة والمساهمة في صنع القرار

16 منظور النساء للعدالة والسلام

18 مفهوم النساء لمسارات السلام

20 الاستنتاجات

22 التوصيات

22 في ما يخص المناصرة

22 في ما يخص النتائج البحثية

23 فيما يخص الحوار بين السياقات

24 الملحق الأول: أسئلة المقابلات

25 الملحق الثاني: خلفية المشاركات

26 المراجع

26 المراجع العربية

28 المراجع الأجنبية

شكر وتقدير

أُعدّ هذا البحث بدعم من مبادرة الإصلاح العربي بالشراكة بين منظمة ريليزمي وبين خبيرات مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان. وهو مركز استشاري نسوي متعدد ومتقاطع التخصصات، ويعمل وفق أجندة عدالة اجتماعية عابرة للأوطان تسعى إلى إرساء العدالة. كان التعاون بين منظمة ريليزمي وفريق الباحثات الرئيسيات هوازن خداج وثريا حجازي وغنى الشمري وبين الدكتورة نور أبو عصب والدكتورة نوف ناصر الدين.

في المرحلة الأولى من البحث، ونظراً للظروف السورية الحالية، قامت منظمة ريليزمي عبر فريقها المحلي المنتشر على كامل الجغرافيا السورية بإجراء تقييم أولي ومسح ميداني للمناطق السورية التي يمكننا الوصول إليها وإشراك النساء في جلسات جماعية أو لقاءات فردية.

بدأ العمل على البحث من قبل فريق الباحثات في 10 كانون الأول/ديسمبر 2022، حيث قامت منظمة ريليزمي بجمع بيانات أولية، وجرى التشاور مع الميسّرات في المناطق السورية المختلفة، لتشكيل فريق بحثي متكامل.

وفي الوقت نفسه، كان الإعداد للبحث وكيفية تنفيذه يجريان بالتشاور والنقاشات المستمرة بيننا كباحثات ومع الخبيرتين الدكتورة نور والدكتورة نوف، بصفتهما مشرفتين على تنفيذ البحث، ولديهما اطّلاع واسع على الأوضاع السورية الحالية، وعلى أوضاع النساء السوريات ومعاناتهن وقدراتهن، بالإضافة إلى معرفتهن الواسعة بالمنهجيات البحثية النسوية.

وقد شكلت تلك النقاشات بالنسبة لنا تجربة غنية جدًّا. فعدا عن كونها فرصة لتبادل الأفكار، واستكشاف معارفنا، كانت فرصة لنستقصي ذواتنا كجزء غير منفصل عن البحث، للوصول إلى تبادل أوثق في التحليل. كما كانت تلك اللقاءات الدورية عاملاً هامًّا في التغلب على التوترات الناشئة عن وجودنا كباحثات رئيسيات في أماكن أوروبية مختلفة. وجعلتنا حواراتنا الدائمة حول موضوعات البحث أكثر حماساً لهذه التجربة.

وبناء على ذلك، نرغب في التعبير عن شكرنا وتقديرنا للدكتورتين نور ونوف، وللمشاركِات في البحث إيفلينا وأمل نعيم وبراءة وبيان المصطفى وروعة حيدر وسمر وشذى الخالدي ومنار العلي ونادرة العلوان ونور الهدى الصيادي وهدى الخالدي وهناء العبد الله وهيا حميدي ويسرى حيدر. بالإضافة إلى ذلك، فإننا ممتنّات لجميع النساء اللواتي شاركن معنا في البحث من خلال جلسات النقاش ومن خلال المقابلات. ومع امتنانا هذا نرغب بتوضيح أن هذا البحث ما كان ليُنجز من دون مساهماتهن تلك.

الملخّص التنفيذي

يقدم هذا البحث وجهات نظر 196 امرأة في مناطق مختلفة من سوريا حول مبادرات السلام والأشكال البديلة للمشاركة السياسية للمرأة السورية، من خلال منهجية مقاربة نسوية للتحليل، واستخدام طرائق البحث النوعية التي شملت المقابلات المعمّقة ومجموعات التركيز التي غطت مناطق سوريّة مختلفة، منها ريف دمشق (جرمانا، دوما، الهامة)، السويداء، الرقة، حمص، سلمية، إدلب، القامشلي، دير الزور، حلب (عفرين، قباسين). وتنبع أهمية هذا البحث من تقديم رؤية ومواقف وأدوار مجموعة من النساء السوريات في مناطق سوريّة مختلفة حول أجندة السلام والأمن، والوضع الحالي لتنفيذها، والأشكال البديلة للمشاركة السياسية للمرأة ومساهماتها في صنع السلام.

وخلص البحث إلى عدد كبير من النتائج أهمها:

1. إن انخراط النساء السوريات في العمل السياسي القاعدي عبر بعض المؤسسات والتجمعات التي شكلنها، جاء نابعاً من رغبتهن في قيادة التغيير الجذري وتحدي البنى السياسية الهرمية الحالية والتي تعزز النظرة النمطية إلى أدوار النساء، ولتعويض نقص التمكين في القدرات القيادية والسياسية وغياب الممارسة الفعلية لشريحة واسعة من النساء في الشأن العام من جهة أخرى.

2. لا يمكن تفعيل الدور السياسي للمرأة السورية وضمان مشاركتها الفعالة من دون توظيف آليات الديمقراطية التشاركية على كل المستويات، حيث إن إشراك المرأة السورية في العمل السياسي ومراكز صنع القرار لا يزال محكوماً بسلطات النظام الاستبدادي وقوى أمر الواقع والموروث الاجتماعي التقليدي الذي لا يؤمن بضرورة إشراك النساء في الشأن العام.

3. إن السلام من وجهة نظر السوريات هو السلام الإيجابي والعادل بكافة أركانه، ولا يقتصر على غياب مظاهر العنف وتوقف النزاع، بل يشمل ويطال كافة جوانب حياتهن الخاصة والعامة.

4. إن مشاركة النساء السوريات في عملية صنع السلام لا يمكن حصرها بالنساء المشاركات في المسار الأول في العملية السياسية أو على طاولة التفاوض فقط، بل يشمل كافة النساء بغض النظر عن مواقعهنّ في الشأن العام.

5. تأثرت النساء السوريات بتبعات النزاع التي تلت ثورة عام 2011 بشكل كبير، ولذلك فإن اتفاقيات سلام لا تأخذ وجهات نظر ورؤية وطموحات النساء السوريات، ستكون قاصرة عن تحقيق العدالة.

ومن خلال التحليل، نتج عن البحث عدد كبير من التوصيات، منها المتعلق بالمناصرة، ومنها المتعلق بالجانب البحثي، ومنها المتعلق بالحوار بين السياقات، نلخّص بعضها في ما يأتي:

1. المناصرة:

1.1 على كافة المؤسسات والمنظمات الحقوقية والنسوية في سورية الدفع باتجاه تبني استراتيجية واضحة وفعالة وموحدة للضغط من أجل تطبيق القرار 1325، والعمل على إيجاد آلية وطنية تعمل على التحقق من تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن من قبل كافة أطراف النزاع، وتصدر تقارير دورية عن حجم التقدم الحاصل في هذا الإطار وتتابع توسيع مشاركة المرأة في الوظائف القيادية في كافة الأجسام السياسية باختلاف مواقيتهن دون الاكتفاء بالتمثيل الصوري للنساء في الهيئات المدنية والسياسية لتحقيق مكاسب سياسية أو مادية من الجهات الداعمة.

2.1 الدفع من أجل تضمين اتفاقيات السلام المستقبلية إدراجاً للتدابير الأمنية المراعية للنوع الاجتماعي والاختلاف العرقي والاختلاف الجسدي والعمر والمكان الجغرافي وغيرها من العوامل الفارقة، وخصوصاً في ما يتعلق بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وتقديم الضمانات من قبل جميع الأطراف بوقف العنف بكافة أشكاله وخاصة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والتأكيد على صياغة دساتير متوافقة مع النوع الاجتماعي وكافة الاختلافات العرقية الجسدية والعمرية والجغرافية.

3.1 لا بد من دعم مبادرات السلم الأهلي التي تقودها النساء والناشطات النسويات لدى جيل الشابات داخل البلاد وفي كافة المناطق، وتسليط الضوء عليها في الإعلام المحلي والعالمي، وتوسيع مساحة تبادل التجارب والخبرات بين صانعات السلام السوريات وباقي النساء في الدول التي شهدت نزاعات.

2. جوانب عملية:

1.2 تأسيس برامج تعمل على تغيير السردية النمطية عن المرأة السورية من متلقية إلى مشاركة وشريكة في نفس الوقت، وتقديم دراسات معمقة حول آليات تجاوز العقبات التي تواجه النساء بالاستفادة من التجارب الدولية وإصلاح منظومة العدالة وإلغاء كافة أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

2.2 بناء قدرات النساء السوريات في مجال حل النزاعات وبناء السلام، وتأهيل المفاوِضات والخبيرات التقنيات والباحثات في هذا المجال ،هو أمر

ضروري من أجل مشاركة فعالة للنساء في عملية صنع السلام.

3. ردم الفجوات:

1.3 لا بد من العمل على خلق مساحات نسوية آمنة تقبل الآخر وتؤمن بالتنوع وتبني عليه، ودعم العمل التشاركي بدلاً من التنافس بين المنظمات النسوية/النسائية، وتكثيف الجهود لصالح دعم قوة المرأة ومشاركتها، وتعزيز دورها وقدرتها على التأثير في حركات التغيير التي تعيشها سوريا.

2.3 لا بد من تبني إصلاحات هيكلية في مؤسسات العمل المدنية من أجل تضييق الفجوة بين الجنسين واعتماد سياسات حماية واضحة وشفافة بما يتعلق بحماية النساء ضمن هذه المؤسسات وفي كافة قطاعات العمل.

نقدم في الأقسام التالية تفاصيل معمقة عن البحث وخلفيته ومنهجيته والإطار النظري الفكري الذي اعتمدنا عليه، بالإضافة إلى النتائج التفصيلية والتوصيات التي خلصنا إليها.

المقدمة

يهدف البحث إلى استكشاف مبادرات السلام والأشكال البديلة للمشاركة السياسية للمرأة، بما يؤدي إلى رؤية جديدة لمشاركة النساء في السياسة، تخرج عن إطار الافتراضات السائدة بأن مشاركة النساء في السياسة تقوم على مشاركتهن في أماكن صنع القرار. فقوة وقيمة تأثير مشاركة المرأة السياسية في المجال الخاص للحدّ من إعادة إنتاج النظم السلطوية، أمر لا يمكن تجاهله كمحرك للتغيير وبناء مجتمعات عادلة ومنصفة. بالإضافة إلى أن دورهن الحيوي والفعّال في إعادة البناء الاجتماعي، والذي يُعدّ مورداً في منع النزاعات وتسويتها، وصناعة السلام وضمان استدامته، حسب ما تبينه تجارب العديد من البلدان والمقدمة في «دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325» (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015).

ومع ما تعرضت له سوريا من كوارث إنسانية ومن تقسيم، إثر تحول الثورة إلى نزاع مسلح، والإشكاليات المختلفة التي تمسّ النساء (التقسيم، النزوح، الفقر، والآثار الجسدية والعقلية والنفسية والعاطفية)، فإن هناك ضرورة لفهم طائفة التحديات الواسعة والعوائق المرتبطة بالنوع الاجتماعي والعرقي والمكان الجغرافي والأبعاد السياسية الواسعة التي تواجهها المرأة من منظور تقاطعي. فالإقرار بتنوع تجارب النساء ووجهات نظرهن يمثل عاملاً هاماً في توفير وجهات نظر فريدة لمشاركة المرأة السياسية في إحلال السلام والأمن والحفاظ عليهما. الأمر الذي يدفعنا إلى دراسة: آليات تطبيق القرارات الدولية كالقرار 1325 وما تلاه من قرارات عرفت باسم أجندة النساء والأمن ومدى مواءمتها مع السياق السوري من وجهة نظر النساء؛ والأشكال البديلة للمشاركة السياسية للنساء من منظورهن وفهمهن الخاص للعدالة؛ وفهم دورهن وفعاليته في عمليات حفظ السلام والأمن والمشاركة السياسية عامةً. للتطرق إلى ذلك، نحاول في هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي مبادرات بناء السلام المحلية الموجودة في سوريا، وإلى أي درجة تم تمثيلها في مناقشات السلام رفيعة المستوى؟

2. ما هي أشكال المشاركة البديلة التي ظهرت في سوريا؟ وإلى أي مدى كانت هذه المفاوضات الرسمية ومسارات بناء السلام مفيدة؟

3. كيف يمكن للأشكال البديلة والمحلية من المشاركة السياسية أن تساعد في تنفيذ القرارات الدولية مثل قرار مجلس الأمن رقم 1325؟ كيف يمكن استخدامها لضمان التنوع وتمثيل مختلف الحركات والجماعات النسائية الناشطة في السياسة السائدة؟

عقب مضيّ 12 عاماً على تحوّل الثورة السورية إلى صراع عسكري عنيف من دون إحراز أي تقدم على صعيد بناء رؤية سياسية لمستقبل سوريا، لا يزال الشعب السوري يعيش أزمة إنسانية وسياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية وحقوقية شديدة التعقيد. ويضاف إليها تدخل الجيوش الأجنبية وحالة التقسيم الجغرافي (الأمم المتحدة، 2023). فسوريا بوضعها الحالي تنقسم إلى أربع مناطق جغرافية تختلف في طريقة حكمها وإدارتها من قبل سلطات الأمر الواقع المرتبطة بسطوة السلاح. ولكل منطقة ميزاتها من حيث الواقع الأمني وهياكل الحكم السياسي أو المجتمعي التي تتجلى بأشكال مختلفة، وتلعب فيه النساء أدواراً متعددة، وأحياناً متداخلة، في ما يتعلق بالحرب والسلام. «ولا يمكننا إلا اعتبار أن الثورات وطرق المقاومة البديلة للظلم الواقع من الطبقات السياسية، هي نوع أساسي وضروري من أنواع المشاركة السياسية» (أبو عصب، ناصر الدين 2020، 9)، وهي إحدى طرق العمل للوصول إلى السلم والأمن والعدالة. فإن البحث يشمل بعضاً من المناطق السورية المختلفة في إدارتها وهي: (1) ريف دمشق (جرمانا، دوما، الهامة)، (2) السويداء، (3) الرقة، (4) حمص، (5) سلمية، (6) إدلب، (7) القامشلي، (8) دير الزور، (9) حلب- عفرين وقباسين. ويركز البحث على:

- دراسة القرارات الدولية المتعلقة بأجندة النساء والأمن وإمكانية تطبيقها في السياق السوري، وآليات العمل على تطبيقها، والمعيقات التي تواجه النساء في الانخراط بأجندة السلام والأمن. مع التركيز على الأشكال البديلة لمشاركة المرأة السورية، ومحاولة توسيعها لتشمل الفاعلات في منظمات المجتمع المدني العاملة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمبادرات المجتمعية، والفئات المستهدفة والنشطة.

- الوقوف على مدى معرفة مجموعة من النساء (كعينة بحثية انتقائية غير تمثيلية) اللاتي يتواجدن في عدة مناطق في الداخل السوري (شمال غرب - شمال شرق - المناطق الواقعة داخل سيطرة الحكومة السورية) بأجندة السلام والأمن.

السياق

وبالنظر إلى الحالة السورية وخصوصيتها في تحول الثورة إلى نزاع مسلح، وحالة الدمار التي أعقبتها، والقتل والاعتقال والتهجير داخل البلاد وخارجها لملايين الأفراد والأسر، دفعت الكوارث الإنسانية العديدة والحاجة الملحة لوجود أشكال بديلة لم يألفها السوريون والسوريات، وأكثرها تميزاً ظهور المجتمع المدني السوري، الذي فرض وجوده ونشاطه بين جميع الأطراف، وفي غالبية المناطق السورية. هذا وتفرد المجتمع المدني بقدرته على إعادة بناء أو ترميم الروابط المجتمعية وإعادة الاعتبار لوسائل التعبير والحوار وللقيم الإنسانية، واستعادة حيوية المجتمع وقابلية أبنائه لإنتاج عقدٍ اجتماعي بين مكوناته المختلفة، وتمكين المواطنين من بناء مؤسسات سياسية يتشاركون في إداراتها. وفي هذه المساحة برز دور النساء المختلف عما سبق، حيث برزت مشاركتهن في منظمات المجتمع المدني السوري بشكل مغاير وبنسبة أكبر من المشاركة في الأجسام السابقة. وانضمت الكثير من النساء إلى صفوف منظمات المجتمع المدني كشكل من أشكال المشاركة السياسية لهن.

ولمعرفة المزيد عن المنظمات ودورها في دعم المشاركة السياسية للمرأة، فقد اعتمدنا بشكل أولي على البيانات المقدمة من بوابة المجتمع المدني

السوري لاستقصاء الواقع العام للمنظمات وتمركزها ونشاطها العام وتوجهها لدعم مشاركة النساء. وفقاً للمسح الذي أجري خلال هذا البحث للمؤسسات، فقد تم رصد ما يزيد عن 1000 منظمة مجتمع مدني سوري ولاحظنا ما يلي:

1. هناك 430 منظمة مجتمع مدني سوري فاعلة مسجلة في المنصة.

2. من بين هذه المنظمات ست وثلاثون منظمة فقط، حددت قضايا المرأة كقطاع عملها الرئيسي، أي ما نسبته بحدود 8 بالمئة فقط.

3. 11 منظمة حددت قضايا المرأة كقطاع عمل رئيسي دون وجود أي قطاعات فرعية (أي ما نسبته أقل من ثلث المنظمات النسوية، وبنفس الوقت ما هو أقل من 2 بالمئة من إجمالي المنظمات).

4. هناك منظمات أخرى (20 منظمة) حددت قضايا المرأة كقطاع عمل ثانوي، بينما حددت قطاع عملها الرئيسي في مجالات أخرى كالحماية، سبل العيش والأمن الغذائي، المناصرة، وحقوق الإنسان.

5. معظم هذه المنظمات تتركز في سوريا (24 منظمة) كمقر رئيسي، بينما الباقي يقيم في دول الجوار (تركيا ولبنان) واثنتان فقط في دول المهجر (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية).

6. بعض تلك المنظمات - وربما بشكل غير متعمد أو لقلة الخبرات - تكرّس الصورة النمطية والأدوار الاجتماعية للمرأة بحصرها إما في الوظيفة الإنجابية، حيث إنها تضع ضمن رؤيتها أنها تعمل في قضايا المرأة والطفل، أو تكريس الصورة النمطية لربة المنزل التي تحدد نشاطاتها، حيث إنها لا تقدم مشاريع سبل العيش إلا لمشاريع الطبخ والحلويات والخياطة المنزلية.

وبمقارنة تلك البيانات مع البيانات التي جمعناها ميدانياً بغرض هذا البحث من خلال المقابلات الفردية (63 مقابلة) وجلسات الحوار الجماعية (13 جلسة) التي تمت على امتداد عابر للجغرافيا السورية، فقد لاحظنا ما يلي:

1. النسبة الأكبر من منظمات المجتمع المدني السوري عجزت عن تمكين المرأة في هياكلها سواء من ناحية الكثافة في المشاركة بالأنشطة المدنية والإدارية، أو العجز عن تحقيق مشاركة نوعية للمرأة.

2. لم تنجح منظمات المجتمع المدني، في تغيير الصورة النمطية وكسر القيود الناجمة عن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحد من حرية المرأة وتحول دون مشاركتها الفعلية. واتبعت في غالبيتها العظمى المفهوم التقليدي للتمكين في إطار النظم والمؤسسات القائمة على أساس الذكورية.

3. إن بعض المنظمات التي تعمل على قضايا وحقوق المرأة، والمساواة الجندرية وغيرها، تصف نفسها بالنسائية وليس النسوية. فالسمة العامة للمنظمات التي تسمى نسوية تتجه نحو المنظمات المؤسسة في الخارج، كونها الأعلى صوتاً والأكثر إصراراً على التصريح بنسويتها، مقارنة بمن هنّ داخل سوريا، اللاتي يجدن صعوبة بالتصريح حول نسويتهن، أو يعتبرنها ظاهرة غربية، في مجتمع مُحمّل بعيوب السلطة الذكورية المدعومة قانونياً ودستورياً. ويوضح هذا بيير بورديو في كتابه «الهيمنة الذكورية»، اعادة إنتاج الفئات، وفقاً «لترسيمات الإدراك والتقييم والمجموعات الاجتماعية» (بورديو، 2..9: 75)، وبروزها في ثنائية الخطاب والممارسة، «فالمجتمع المدني العالمي يخضع في الواقع لسيطرة الحكومات المانِحة، ويمثّل أجندته النخبويّة الخاصة، بينما يقع المجتمع المدني المحلّي غالبًا بين مطرقة ظلم دولته وسندان احتكار الخطاب الحقوقي من قبل نظيره العالمي. بهذا المعنى، يواجه المجتمع المدني المحلّي في عالم الجنوب قوًى متنافسةً ومتضادّة: التواطؤ مع أنظمة الدولة القمعية من جهةٍ، وخطابات الحقوق والعدالة التي تماشي السرديات الثقافية الإمبريالية لعالم الشمال من جهةٍ أخرى، وهو عالمٌ يعمل أيضًا ضمن بنى الدولة النيو-بطريركية (أبو عصب وناصر الدين، 2018).

تجارب مشاركة النساء

تعتبر مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وفقاً للقرارات الدولية دعامة أساسية لتحقيق مشاركة أقوى للنساء. إلا أن العديد من مناطق النزاع في العالم أظهرت أن الالتزام بتنفيذ القرارات يكون خاضعاً للظروف الخاصة للعديد من المجتمعات. وهناك عوامل مختلفة تؤدي إلى الحدّ من مشاركة المرأة على المستويين الوطني والمحلي، (بارك، 2020) أو تقلل من جدواها، وتشمل تلك العوامل، حسب ما بينه تقرير أوكسفام (أوكسفام، 2015): الفقر، والتمييز وعدم المساواة اجتماعياً واقتصادياً، وافتقارها إلى القدرات التقنية، والنفاذ إلى التعليم، والتهديدات وأعمال العنف، والتهميش السياسي، أو التلاعب بها سياسياً وتمثيلها شكلياً. على سبيل المثال السودان: «في عملية السلام في جنوب السودان نُظر إلى النساء اللاتي ضمّهنّ وفدا الفصيلين المتصارعين على أنهن يمثلن قياداتهن فقط، وليس مصالح المجتمعات المتأثرة بالنزاع»(أوكسفام، 2015: 8). فالنساء «المرشحات لوفدهن إلى محادثات السلام عن الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، كُن دائماً أقلية، وغالباً ما كان يتم اختيارهن من قبل مجموعات أكبر، ولا يُمنحن سوى القليل من الوقت للتنظيم والتحضير للاجتماعات. كما أن الحيّز السياسي يتأثر بشدة في أولويات الأطراف المتنازعة. ولا تُمنح النساء وصولاً سهلاً بشكل مباشر أو غير مباشر إلى عملية السلام، باعتبارهن لا يملكن القرار على الأرض إيلربي، 2012). ومن محدودية هذه القرارات أنها تنظر إلى الديناميكيات الجندرية/الجنسية بثنائيات الرجل والمرأة.

وعلى الرغم من إقرار الأمم المتحدة القرار رقم 1325، الصادر عن مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن عام 2000، والقرارات السبعة التالية التي تؤكد على أن السلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة بين النساء والرجال، إلا أنه يجري غالباً إقصاء النساء بقوة عن عمليات السلام. فقد بلغ معدّلهن 13 في المئة فقط من المفاوضين، و6 في المئة من الوسطاء، و6 في المئة من الموقّعين في عمليات سلام أساسية في مختلف أنحاء العالم بين عامَي 1992 و 2019 (الإسكوا، 2017). وبالنسبة إلى سوريا كان غياب تمثيل النساء واضحاً، فخلال اجتماع اللجنة الدستورية في آب/أغسطس 2020، لم يكن عدد النساء في لجنة الصياغة سوى 13 عضواً فقط من أصل 45 عضواً. (cfr، 2019)، وهي نسبة أقل من 30%، أي النسبة الموصى بها من قبل الأمم المتحدة في القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن، (أوكيف، 2020).

وعلى العموم، فإن زيادة عدد المشاركات على أهميتها، قد لا تقدم دلالة كافية على أوضاع النساء. حسب ما أظهرته التجربة السورية سابقاً، فإقرار حق مشاركة النساء في الانتخابات والبرلمانات ومؤسسات الدولة، منذ 1950، (الطبّاع 2010)[1] لم يقدّم أي دلالة على تحسّن أوضاع النساء في حينها، حيث بقيت حقوقهن المدنية والسياسية خاضعة لشروط بناء الدولة السورية والتوافقات مع المجتمع. وبحسب رواية أكرم الحوراني «أن إعطاء تلك الحقوق للنساء كانت تتوقف على موافقة الحكومة أولاً، وعلى عدم مقاومة الرجعيين لهذه القضية» (حوراني بلا تاريخ، 979). ولطالما «صدرت قوانين تقدمية وظلت حبراً على ورق، بل كثيرًا ما استُخدمت تلك القوانين التقدمية وسيلة للتمويه»، (حوراني بلا تاريخ، 1039) وعليه كانت أصواتهن تنحو لأن تكون أحد مصادر قوة السلطة السياسية للدولة التي استطاعت المحافظة على عدم تغيير قواعد اللعبة السياسية. وبالتالي فإن تزايد نسبة النساء تدريجياً في دوائر الدولة، وفي مجلس الشعب لتصل إلى 12% من مجموع المقاعد، أي 30 مقعدًا من أصل 250 حتى الوقت الحالي (الحلاق، الحلو، مجني 2022)، لا يخرج عن استخدامها في تمتين «نسوية الدولة»، وتعزيز أنظمة الحكم والمنظومات القامعة وتجميل صورتها أكثر مما تدلّ على تحسين واقع النساء وحصولهن على العدالة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ومع ما تعرضت له مجموعة كبيرة من السوريات من أعباء مضاعفة فرضتها سياقات الحرب وعواقبها الإنسانية الكبيرة، فإن إشراك النساء على المستوى الشعبي من خلال المشاركة المباشرة مع النساء وتوفير سبل للاستفادة من معارفهن، يساهم في تحسين أساليب منع النزاع. فالنساء «لهن تجربة هامة كوسيطات على مستوى المجتمع المحلي وفي التعبئة الاجتماعية، ويمكنهنّ لعب دور رئيسي في عمليات الوساطة الأكثر رسمية حين تتاح لهن فرص الدمج في شبكات ولجان وجماعات نسائية قوية تعمل على المستوى الشعبي؛ وذلك حسب ما بيّنته «التجارب في ليبريا، كولومبيا، والسودان (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2000: 15).

وبالتالي، فإن توسيع الجوانب السياسية يتطلب توسيع مفهوم «عملية السلام» لتشمل مبادرات المجتمع المحلي ومبادرات المسار الثاني،[2] سواء في المنظمات أو حيث تقوم الكثير من النساء بالفعل بجهود الوساطة لإحلال السلام أو يُشَدِّدْنَ من أزر مجتمعاتهن المحلية للوقوف ضد انتشار النزاع ووقف إطلاق النيران في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، بحيث تتخطى النخبة السياسية أو العسكرية، وتعديل المفاهيم الهيكلية لعمليات السلام، ومن المهم أن يتم النظر إلى العوامل الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تعيق أو تيسر دمج المرأة في عمليات السلام بصورة مناسبة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015: 54).

على الرغم من أن هناك مساهمات مهمة عن المشاركة السياسية، إذ تطرقت بعض الدراسات إلى ضرورة المشاركة السياسية للنساء في نواح مختلفة، ومعيقاتها، إلا أننا وجدنا: أن تركيزها انصبّ على المشاركة السياسية في أماكن صنع القرار، أكثر من تركيزها على مشاركتهن السياسيّة المختلفة باعتبارها فعلاً سياسياً. وهذا يحجب فرضيات أخرى حول مشاركة النساء السياسية، على مستويات قاعدية ومساعيهن للحدّ من التمييز بطرق مختلفة من ناحية أولى. ومن ناحية ثانية اتجهت بشكل أو بآخر نحو اعتبار تطبيق المعاهدات الدولية والمصادقة على جميع الاتفاقيات الخاصة بحقوق النساء والإنسان وإقرارها في الدستور والقوانين والالتزام بها وضمان تنفيذها من قبل الدول أو الأحزاب أو المنظمات، أساساً في تعزيز الدور السياسي للمرأة. وبناءً على ذلك نتطرق في هذا البحث إلى منظور النساء عن السلام والأمن والعدالة وأشكال المساهمة المختلفة التي تقدمها النساء، كجزء أساسي من العملية السياسية التي يمكن أن تُدرج في المسارين الثاني والثالث من عمليات السلام، من خلال منظور نسوي تقاطعي نوضحه في القسم التالي.

---

1 نالت السوريات حق الانتخاب في المرسوم التشريعي رقم 148 في 22 / 6 / 1949، وأقر هذا الحق في دستور 1950، المادة: 38. واحتفظت المادة: 43 من دستور 1935 بحق الانتخاب للنساء «الناخبون ذكورًا وإناثًا هم المواطنون الذين أتمّوا الثامنة عشرة من عمرهم في أول كانون الثاني من العام الذي يجري فيه انتخاب وكانوا مسجلين في سجل الأحوال المدنية وتوافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب».

2 عمليات السلام متعددة المسارات يمكن أن تتخذ مجموعة متنوعة من الأشكال وتشمل عدداً من المسارات المختلفة، اعتماداً على احتياجات الأطراف. تتألف «عمليات المسار الأول» من مسؤولين حكوميين، ومبعوثي الأمم المتحدة، وفرقهم وقادة الأطراف المسلحة ومن في حكمهم من الجهات المماثلة، وتكون هذه الأطراف في العادة هي الأطراف المباشرة في الصراع، والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة. بينما «عمليات المسار الثاني» تتكون من منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني ومنظمات غير حكومية دولية وأجنبية، والأفراد كممثلي الحكومة الذين يتصرفون بصفة غير رسمية، ودبلوماسيين سابقين، ورموز السلطة في المجتمع، وخبراء أكاديميين، ووسطاء محايدين، ومواطنين أفراد، ودول محايدة من طرف ثالث. أما «عمليات المسار الثالث» فهي تمثل الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية والناشطين الأفراد والمتظاهرين. حيث يركز هذا المسار على إشراك المواطنين العاديين والمجتمعات المحلية الذين يستخدمون أصواتهم للتأثير على جهود مفاوضات السلام. عبير واكد، ما هي مسارات عملية السلام الثلاثة في اليمن؟ منصتي، 21 أيلول/ سبتمبر 2021.

المنهجية

تقوم منهجية البحث على عملية بحثية تشاركية بين الباحثات وخبيرات مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان ، بدعم من مبادرة الإصلاح العربي. بدأ العمل على البحث في10 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأنجز باللغة العربية، وسُلّم إلى المركز للمراجعة، ومن بعدها تُرجم إلى اللغة الإنكليزية من قبل المركز.

كان هدف البحث الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

ما هي مبادرات بناء السلام المحلية الموجودة في سوريا وإلى أي درجة تم تمثيلها في مناقشات السلام رفيعة المستوى؟

ما هي أشكال المشاركة البديلة التي ظهرت في سوريا؟ وإلى أي مدى كانت هذه المفاوضات الرسمية ومسارات بناء السلام مفيدة؟

كيف يمكن للأشكال البديلة والمحلية من المشاركة السياسية أن تساعد في تنفيذ القرارات الدولية مثل قرار مجلس الأمن رقم 1325؟ كيف يمكن استخدامها لضمان التنوع والتمثيل لمختلف الحركات والجماعات النسائية الناشطة في السياسة السائدة؟

جرت العديد من النقاشات بيننا وبين خبيرات مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان، لتحديد أكثر المنهجيات النسوية ملاءمة لهذا البحث، وآليات العمل عليه للإجابة عن الأسئلة البحثية الأساسية. وتمّ تصميم أدوات جمع المعطيات وهي المقابلات المعمقة والجلسات الجماعية للإجابة عن تساؤلات البحث، وكذلك لتوفير بيانات أكثر دقة، باعتبار أن نتائج إحدى الطرق يمكن أن تتحقق من صحة البيانات الناتجة عن طريقة أخرى.

وبعد جمع البيانات، اعتمد التحليل إطاراً نسوياً تقاطعياً، كنظرية للمعرفة لما تقدمه من إطار واسع لفهم تجارب النساء في ما يخص المشاركة السياسية والأمن والسلام، وتبيان التحديات والعوائق التي تواجهها النساء واختلافها بحسب الموقع الجغرافي والطبقة الاقتصادية والثقافية والسياسية والعمر والحالة الزوجية وحالة النزوح وغيرها.

استخدمنا أساليب التحليل النوعية أثناء تحليلنا البيانات الواردة في المقابلات. وبما أننا ندرك أن كل شخص هو سياسي بالضرورة، ولكي نضمن إدراج الآراء المختلفة، صنفنا البيانات على شكل ثيمات. مع الأخذ بالاعتبار اختلاف وجهات نظر النساء وتنوعها، وتأثير العوامل الاقتصادية والطبقية والتعليمية على النساء المشاركات، بالإضافة إلى التأثير المتفاوت للحرب على المشاركات بسبب اختلاف السياقات والسلطات السياسية والاجتماعية التي يخضعن لها ضمن مجتمعاتهن في الوضع السوري الراهن.

وتعتبر التقاطعية مهمة لأنها تأخذ بالاعتبار مختلف الطرق التي تستغل بها السلطة الهوية، ومختلف الطرق التي يتأسس بها القمع، وكذلك الأشكال التي يتخذها. وحققنا عبر هذه المقاربة بناء معرفة بجوانب مقاومة النساء للصراع من خلال أصواتهن وخبراتهن وتجاربهن الخاصة والشخصية في تشخيص واقعهن، وتحديد المعيقات التي تواجههن في المشاركة السياسية لأجل بناء السلام. فهذا البحث ينطلق من فرضية المساواة في المعرفة ومن إيماننا كباحثات في قدرتهن على لعب أدوار مختلفة على صعيد الفعل السياسي. ويرتكز على اعتبارهن صاحبات مصلحة في تحقيق العدالة والسعي إلى صنع السلام. وعلى ذلك، نعتبر ما قدمته النساء نتائج بحثية. بمعنى آخر، نقرّ بأن تجارب المشاركات من النساء هي شكل معترف به من المعرفة، وأن أصواتهُنَّ هي القوة المحركة لهذا البحث. وبناءً على ذلك، يتأثر البحث إلى حدّ كبير بتصورات وافتراضات النساء السوريات المشاركات فيه (ناصر الدين، محيسن، 2020) حول الأشكال البديلة للمشاركة السياسية والسلام والأمن والعدالة.

أدوات البحث

تمّ اختيار أدوات جمع المعطيات وهي المقابلات المعمقة والجلسات الجماعية للإجابة على تساؤلات البحث، كونها تعطي للنساء فرصة أوسع في الحديث عن تجاربهن المتباينة، وفقاً لاختلاف مواقعهن والأوضاع التي يعشنها في ظل الأزمات المختلفة، وتقديم وجهات نظرهن حول المشاركة، ومساعيهن للعدالة وتحقيق السلام، وما المعيقات التي يواجهنها، وما هي توصياتهن.

شُكل الفريق البحثي من الميسّرات اللواتي يتواجدن على كامل الجغرافيا السورية بكل تقسيماتها، حيث جرى الاختيار بناء على خبرات الميسّرات المرشحات ومدى اندماجهن في العمل المدني النسوي في الداخل السوري.

نُظّمت جلسات تعارف وتقديم للبحث، حيث جرى توضيح سبب البحث وأهدافه وأخذ موافقتهن على المساهمة الميدانية في إجراء المقابلات ومجموعات التركيز، وتحديد وسائلها وأماكن إجراء المقابلات ومجموعات التركيز.

كما جرى التشاور معهن حول الأسئلة البحثية الرئيسة. ورأينا ضرورة لتقسيم الأسئلة البحثية، بحيث لا تخرج عن هدف البحث، ويكون لها تأثير إيجابي على النساء المشاركات (كعينة بحثية انتقائية غير تمثيلية) في إنتاج المعلومات. وهو ما عبّرت عنه إحدى السيدات في أثناء المقابلة الفردية «واعتبارها مساحة آمنة للتعبير، بالإضافة إلى سعادتها بطرح هذه الأسئلة التي تفتح آفاقًا جديدة أمام الأفراد وخصوصاً العاملين في المجال الإنساني». أسئلة المقابلات ومجموعات النقاش متوفرة في الملحق الأول.

اختيار العينة

حدّدت الباحثات بالتعاون والبحث مع الميسّرات الميدانيات مجموعة النساء بناء على عملهن في المجتمع المدني وعلاقاتهن ومعارفهن، وصلاتهن، في المناطق المستهدفة. حيث أجريت اللقاءات الفردية من قبل الميسّرات، وسهلن المناقشات في المجموعات المركزة، وحضرت ميسّرات مساعِدات لكتابة الأجوبة وتدوينها في مصفوفة حسب الأسئلة الموجهة إليهن.

كما أبلغت الميسّرات مَن قابلوهن بغرض البحث وأهدافه وأنواع القضايا التي سوف يغطيها وطبيعتها الطوعية. وبالتالي لم يجمع فريق البحث معلومات شخصية عن المشاركات من أجل ضمان سلامتهن وسريّة هوياتهن، والحرص على ألا يتم الإفشاء عن أيّ معلومات شخصية، وأن المعلومات التي تقدمها المشاركات تبقى لغرض الدراسة.

تم اختيار المشاركات في المقابلات وفي مجموعات التركيز من بين جميع المجموعات النسائية من حيث العمر والوضع الاجتماعي والقومية والدين والعرق ووضع الإقامة والعمل. يوفر الجدول التالي معلومات بسيطة عن المشاركات في المقابلات. لتفاصيل عن خلفية المشاركات في المقابلات ومجموعات النقاش، يمكن الاطلاع على الملحق الثاني.

محدودية البحث

من أهم محدوديات هذا البحث أن فهم تعقيدات وتفاصيل حيوات النساء يتطلب تحليلاً أوسع من مجال البحث، بحيث يطال كافة المتغيرات السورية وانعكاسها على الحياة اليومية وأكثر فضاءات النساء خصوصية في الأسرة والمجتمع وتبيان استراتيجيات النساء في التعامل معها ككل. ومن المهم وفقاً لأخلاقيات البحث النسوي، الاعتراف بمحدودية البحث والقيود المفروضة عليه: إن هذا البحث لا يغطي كافة المناطق السورية، وإنما يقوم على تبيان خارطة الاتجاهات وتقديم الفوارق المميِّزة للمواضيع، في وجهات نظر السيدات المشاركات في البحث. وأن العينة البحثية تشكلت وفقاً لاستطاعة الميسّرات. وليست قابلة للتعميم وتعكس حصرياً آراء المشاركات حول المشاركة السياسية البديلة، وتحقيق السلم بناءً على تجاربهِنَّ، والبناء عليها لأجل الوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في تقييم الوضع السائد وتحسينه، للوصول إلى السلام والعدل.

ومن الناحية الزمنية كان هذا البحث محدداً بفترة زمنية قصيرة. أُجري هذا البحث على مدار أربعة أشهر، وجرى البحث الميداني في شهر كانون الثاني/ يناير 2023، في حين تم التحليل في الشهر التالي. فهذه البيانات محددة زمنياً، وإن إجراء مزيد من الأبحاث على مدى فترات زمنية أطول يساهم في استكشاف المتغيرات حول مشاركتهن وتصوراتهن عن مفهوم السلم ودورهن في تحقيقه.

الاستنتاجات الميدانية

يقدم هذا الجزء من البحث وجهات نظر النساء المشاركات ورؤيتهن لمبادرات بناء السلام المحلية، وأشكال المشاركة الموجودة في سوريا، وإلى أي درجة تم تمثيلها في مناقشات السلام رفيعة المستوى، ومدى مساهمتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، وضمان التنوع والتمثيل لمختلف الحركات والجماعات النسائية الناشطة في السياسة السائدة. وذلك من خلال تقديم رؤيتهن لمشاركتهن السياسية، ودورهن في بناء السلام والأمن، وفقًا لتجاربهن الخاصة، وتبيان التحديات والعوائق التي يواجهنها، واختلافها بحسب الموقع الجغرافي والطبقة الاقتصادية والثقافية والسياسية والعمر، والحالة الزوجية، وحالة النزوح، وغيرها. كما تعبّر التوّجهات الأساسية أو الخلاصات عن وجهات النظر التي تم ذكرها من قبل المشاركات.

نقدم من خلال هذا القسم استعراضاً للبيانات التي نجمت عن الدراسة الميدانية، وقُسّمت إلى ستة أقسام رئيسية:

1. أشكال المشاركة السياسية للمرأة السورية
2. الأجسام والأشكال البديلة للمشاركة السياسية
3. العقبات والتحديات التي تواجه النساء في المشاركة في عمليات السلام الرسمية
4. رؤية النساء للمشاركة الفعالة والمساهمة في صنع القرار
5. منظور النساء للعدالة والسلام
6. مفهوم النساء لمسارات السلام

أشكال المشاركة السياسية للمرأة السورية

اعتبرت النساء في المناطق التي شملها البحث أن مشاركتهن الفاعلة في الثورة السورية منذ آذار 2011، خطوة أولى باتجاه العمل الفاعل والمؤثر على كافة المستويات. وبشكل خاص تغيير الثقافة الاجتماعية التقليدية، والسردية المجتمعية عن موقعية النساء؛ التي لم تقف حاجزًا أمام مشاركتهن في الحراك المجتمعي، والتعبير عن مسؤوليتهن الوطنية والمجتمعية. فقد شاركت المرأة بكل الأنشطة والفعاليات التي رافقت الثورة السورية وما زالت مستمرة في نضالها، حتى إن تهميشها عن المشاركة السياسية لم يعد مقبولًا.

«أشعر أنني ولدت كإنسان بعد الثورة السورية. أتذكر كيف أنني لم أتردد بالنزول إلى المظاهرات. كان عمري 27 عاماً، كنت برفقة خمس صديقات، أتذكر عندما كانوا يقولون لنا عودوا للخلف نخاف عليكن، كنت أصرخ دون وعي هذه بلدنا، وأنت لست أقوى مني. ربما لم أكن أعي ما أقول، لكن مع مرور الوقت أدركت أنني أولد من جديد كإنسان و امرأة تقوم بفعل، تعبر عن رأيها حتى لو بكلمات على كرتونة، لا تنفذ ما يُملى عليها. ومنذ تلك الأيام تغير كل شيء في حياتي، أصبحت موجودة حقيقة ولست مجرد خيال أسير في روتين ومسار فرضته عليَّ الحياة والمجتمع. من هنا بدأت مشاركتي واستمرت بكل عمل أقوم به مهما كان صغيراً» (مهجرة من ريف دمشق، مقيمة في أعزاز، 41 عامًا).

هذا وقد تجاوزت مشاركة المرأة السياسية البعد التقليدي للعمل السياسي، وأصبحت تتحدى الفصل بين الحيّز العام والحيّز الخاص، إذ ترى أن كل ما تقوم به هو عمل سياسي طالما أن أثره يُحدث تغييرًا، سواء على حياتها أو محيطها، أو مجتمعها، أو النظرة العامة لتواجد النساء في الشأن العام، «فالمشاركة السياسية ليست فقط الانتماء إلى حزب سياسي، إنما أيضًا التواجد في منظمات المجتمع المدني، والانخراط في المشاريع التنموية، وقضايا المجتمع الأهلي» (دمشق، 62 عامًا). حيث علّمتنا التجربة خلال الأعوام الماضية أن المشاركة السياسية «تبدأ من أصغر دوائرنا، أي بدءًا من الأسرة، كمشاركة المرأة لزوجها في عملية اتخاذ القرارات، وفي تأثيرها على نشأة طفلها، وصولاً إلى المشاركة الأكبر. وكلما كانت مشاركتها فعالة في دائرتها الأصغر سينعكس ذلك على مشاركتها في الدوائر والنطاقات الأوسع. وهذا يمكّنها من إيصال صوتها وتغيير واقعها لتكون فاعلة في كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية» (السلمية، 31 عامًا).

أعطت المشاركات في البحث بعدًا سياسيًا لكثير من الأدوار التي نمَّطها المجتمع، «فأنا كامرأة عندما أجيب ابني عن تساؤلاته لماذا لا نستطيع الذهاب إلى إدلب، هذا دور سياسي واجتماعي بامتياز» (عفرين، 42 عامًا)، «وظيفتي كمعلمة، من خلال بناء جيل يحمل قيمًا أخلاقية وإنسانية وأعلمه عدم التمييز، هي مشاركة سياسية» (الرقة، 40 عامًا)، أيضًا «العمل الصحفي والإعلامي، الكتابة والأبحاث وأي عمل يعود بالنفع على المجتمع أو بعض فئاته» (دوما، 23 عامًا) هو عمل سياسي.

هذا و»تعتبر أساس المشاركة السياسية إرادة المرأة وقدرتها على تغيير الذات لأنها من هنا تبدأ ببناء قدراتها وتعزيز ثقتها بنفسها وامتلاكها الأدوات اللازمة لمواجهة المجتمع الذكوري الذي نمّط عمل المرأة وقلّل من فاعليتها» (الرقة، 42 عاماً).

وأضفن أن الدور السياسي للمرأة «لا يخصص لفئة عمرية معينة من النساء دون أخرى، حتى أمي التي لا تقرأ ولا تكتب لها اهتمامات سياسية ورأي تعبر عنه» (مخيم أبو قبيع، الرقة، 41 عامًا).

كما أعطت غالبية نساء العينة بعدًا أخلاقيًا للمشاركة السياسية الذي «يجب أن يتسم بالشفافية والمصداقية ويحاكي احتياجات الناس وهمومهم وإيصال أصواتهم إلى مواقع صنع القرار» (عفرين،41 عامًا)، ولن يتحقق ذلك إلا «بالنزول إلى الشارع لمعرفة واقع المجتمع على الأرض والحوار معهم حول المشاكل والحلول وسماع آرائهم المتعلقة باحتياجاتهم بما يفيد تطوير البلاد بمشاركة كل الفئات في المجتمع» (دوما، 36 عامًا).

اعتبرت بعض النساء أن الظروف التي مرت بها سورية، والانتقال من الثورة إلى الصراع، هي من أعطت المرأة الفرصة الحقيقية للمشاركة «لأن التطور الحاصل اليوم على مستوى مشاركة المرأة أتى نتيجة للظروف والضغوط الاقتصادية قبل أي شيء آخر، ولاحظت من خلال عملي في الفترة الأخيرة تغيّر قناعات الكثير من الأهالي تجاه تعليم الفتيات، بل أصبحوا هم من يشجعون بناتهم على إكمال تحصيلهن الدراسي» (حمص، 38 عامًا) لأن «المشاركة السياسية تفترض أساساً أن تكون مسؤولية الجميع، يعني كل أفراد المجتمع يساهمون ويشاركون في هذه العملية لحماية حقوقهم وتأدية الواجبات المترتبة عليهم كأفراد فاعلين في المجتمع، ولذلك يفترض ألا يكون الحصول على الحق في المشاركة مرتبطاً بالجنس أو الجندر، ولكن للأسف، فإن الأدوار التي يفرضها المجتمع على النساء تحد من مشاركتهن الفاعلة» (حمص، 46 عامًا).

ويجب ألا يقتصر دور المرأة في المشاركة السياسية على القضايا التي تتعلق بها بل «أن يكون لنا دور في العملية الانتخابية والتصويت، والرقابة على تنفيذ القرارات والقوانين، وقدرة للتأثير والضغط على الحكومة وصنّاع القرار، ومناصرة القضايا، لإحداث تغييرات في المجتمع لصالح النفع العام على المدى القصير والبعيد» (إدلب، 52 عامًا).

في حين ربطت بعض المشاركات في البحث، بغض النظر عن مكان تواجدهن، وتحديدًا ممن يشغلن منصب مديرة منظمة/ أو مبادرة نسائية/أو نسوية وعضوات مجالس محلية، المشاركة السياسية بوصول النساء إلى مراكز صنع القرار على مستوى السياسات وفي المناصب العليا للدولة، أي «أن تكون موجودة في الحكومة وفي المواقع الاقتصادية والسياسية والدولية والسلطوية، وأن تكون موجودة في كل محاور الدولة الداخلية والخارجية، وعدم وجود المرأة في أماكن صنع القرار يقلل من مفهوم السلام ويقوّضه» (إدلب، 47 عامًا).

واعتبرن هذا الوصول حقًا مرتبطًا ليس فقط بإتاحة الفرص، لكن أيضًا مرتبط بالكفاءات أي «أن يكون هناك فرصة حقيقية وليست مشروطة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار، بمعنى أن يكون لدينا القدرة والكفاءة للمشاركة وليس الحق فقط» (إدلب، 47 عامًا)، «وهذا

حق لجميع مكونات المجتمع (بدون أي شكل من أشكال التمييز أو الإقصاء) بتمثيل أنفسهم/ن أو تمثيل أحزاب أو منظمات أو جماعات للتأثير في عملية صنع القرار، وفي جميع مجالات الحياة العامة وحق من حقوق الشعوب في تقرير مصيرها» (جرمانا، 38 عامًا). وأضفن أنه من المهم تفعيل المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية لكن «هذا لا يكفي فقط وجود الأحزاب أو توفر مناخ سياسي ديمقراطي» (دمشق،62 عامًا).

وكذلك ربطن المشاركة السياسية بالوعي والمعرفة «لأن العمل السياسي يحتاج إلى اهتمام المرأة بالعمل بالشأن العام، والمشاركة في التخطيط للسياسات في الإدارات العليا وتوجيهها بما يخدم المساواة بين جميع المواطنين وضمان حقوق النساء. وهذا يتطلب المعرفة والوعي بالمفاهيم السياسية كالمواطنة والديمقراطية. وأعتقد أن الوعي السياسي هو من أبرز النقاط التي يجب تفعيلها لتحقيق مشاركة النساء في الحياة السياسية» (القامشلي، 28 عامًا)، وعندها سيكون لديهن «قدرة على الانخراط في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى التفاعل والتغير والتعبير عن احتياجاتهن ومطالبهن، وتكون لديهن قدرة على خلق المساحة الخاصة بهن للمشاركة والدفاع عن هذه المساحة في وجه منظومة العادات والتقاليد والسلطة الأبوية» (جرمانا، 52 عامًا).

كما أشارت بعض المشاركات إلى أهمية فصل المشاركة السياسية عن المشاركة المجتمعية التي اعتبرنها «مبادرات تفاعلية من أفراد أو جماعات تهدف إلى تحسين المجتمع والمساهمة الحقيقية والفعالة في حل المشاكل وتحديد الاحتياجات، حيث تتسامى المشاركة المجتمعية وتبرز في الأزمات» (جرمانا، 38 عامًا)، أو «الانخراط في العمل المجتمعي والمدني في الجمعيات والمؤسسات خارج نطاق مؤسسات الدولة بما يعود بالمنفعة على جميع أفراد المجتمع، من خلال التأثير المجتمعي وهو إحداث تغيير ملموس على مستوى الجماعة بعد القيام بعمل معين» (السويداء، 33 عامًا)، «وللنساء دور فاعل في المشاركة المجتمعية حيث تؤثر في صناعة القرار ضمن منظمات المجتمع المدني كونها تمثل نسبة كبيرة فيها» (أعزاز، 37 عامًا).

رغم أن مفهوم المشاركة السياسية لم يختلف بين المناطق التي غطاها البحث، إلا أن النساء الكرديات، سواء المتواجدات في شمال شرق أو في عفرين وما حولها، أضفن نطاقًا لهذه المشاركة، حيث أشارت بعضهن إلى أن «كل ما نقوم به سياسي ويساهم في تغيير الواقع العام وواقع حياة النساء في البيت وفي العمل وفي كل شيء فرضه علينا الواقع، لكن نحن لا يمكننا الحديث عن المشاركة السياسية على مستوى سوريا ونحن لا زلنا نناضل من أجل هويتنا وأننا جزء من هذا البلد، الأمر أصبح أكثر تعقيدًا» (القامشلي، 35 عامًا).

أما على صعيد مستوى المشاركة «النساء الكرديات مشاركات في الأحزاب الكردية، وهذا ليس بجديد، لكنها كانت مقتصرة في غالبها على النساء من العائلات الكبيرة والمعروفة، وكانت ولا زالت شكلية، غايتها كسب التأييد الدولي برأيي»، واليوم «أغلب النساء الكرديات في داخل سوريا ينشطن في الأجسام والهيئات والمنظمات الكردية.كانت المشاركة سابقًا تقتصر على الرجال وقد تطورت حاليًا وخصوصًا في فترة حكم الإدارة الذاتية من خلال تفعيل الرئاسة المشتركة للهيئات والإدارات المحلية بين المرأة والرجل، وهذا أعطانا مجالًا للتواجد أكثر» (القامشلي، 42 عامًا).

وبين الفعالية والقدرة على التأثير تتفق نساء العينة في كل المناطق على أن نضالهن ما زال طويلًا لتكون المرأة السورية قادرة على التأثير والتغيير «رغم أننا فعلنا الكثير سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا منذ بداية الثورة. ومع توسع الأعمال القتالية ورغم ما عانيناه من نزوح وتهجير، إلا أن تأثيرنا السياسي لا زال ضعيفًا حتى مع وجود نساء في مناصب قيادية وإدارية عليا. ومع عملها في المنابر الإعلامية، إلا أنها ما زالت تُحارب ويتم التقليل من إنجازها وتضخيم أي خلل يقع للتأكيد أنها لا تصلح لمناصب قيادية، وللأسف المجتمع يحد من قدرة المرأة على التأثير بسبب تنميط دورها» (حمص، 46 عامًا). والوضع السياسي الذي تعيشه سوريا يحد من فعالية أي عمل سياسي سواء للمرأة أو للرجل، فلا أماكن لصنع القرار أساسًا. ففي مناطق سيطرة النظام كل شكل من أشكال المشاركة صوري. وفي مناطق شمال غرب وشمال شرق فإن سيطرة قوى الأمر الواقع التي تمارس القمع وتتبع أجندات دول متدخلة في سوريا أيضًا تحد من أي فعالية وتأثير. ولنصل إلى مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة «لا بد من تغيير أدوارنا المفروضة علينا بتغيير نظرة المجتمع في التمييز بين المرأة والرجل. وعندما يصبح لدينا بلد حر معافى من الحرب، علينا بذل الجهد لحماية حقوقنا بموجب القانون» (سلقين، 32 عامًا).

تبين الأمثلة السابقة أن النساء أعطين للعمل السياسي بعدًا أوسع من المفهوم التقليدي، واعتبرن أن أي تغيير على صعيد الأدوار سواء نتيجة تحدي السلطة المجتمعية، أو بسبب ما فرضه الواقع المعاش مع استمرار الصراع الذي تلا انطلاقة الثورة السورية، واستثمرته النساء لتغيير واقعهن وإثبات قدرتهن على العمل والتواجد في الحياة العامة، هو مشاركة سياسية، خاصة وأن التأثير ليس فقط على حياتهن الشخصية، وإنما أيضًا على محيطهن الصغير والمجتمعي، من خلال تفاصيل حياتهن اليومية، ومشاركتهن في العمل المدني، والفعاليات السياسية والمجتمعية في مناطق تواجدهن.

ومن الملاحظ أنهن اعتبرن أن التغيير يبدأ من الأفراد سواء في الأسرة بتغيير علاقات السلطة بين المرأة والرجل في التربية والمشاركة باتخاذ القرار، أو في مكان العمل بالتوعية ونشر مفاهيم المواطنة وبناء الجيل كما تفعل المعلمات. والتغيير الذي عاشته النساء على صعيد حياتهن الأسرية والمجتمعية ساهم بتغيير الأفكار والسلوكيات، وأعطاهن الفرصة للمشاركة في مختلف المستويات.

وهذه المشاركة تغير من هرميات القوة والسلطة غير المتكافئة، وإن لم تعبر عنها بشكل واضح فعلى سبيل المثال، يحد تعليم الفتيات من الزواج المبكر ويزيد من قدرات ومهارات النساء، ويعزز من دخولهن إلى سوق العمل، فهو مصدر للدخل، ودعم استقلالهن الاقتصادي؛ الذي سيؤثر على قدرتهن على اتخاذ القرار في عدة مستويات. وبالتالي سيكون للمرأة قدرة على المشاركة في التغيير والتواجد في الشأن العام وصولًا إلى مواقع صنع القرار، فكل ما تقوم به النساء هو عمل سياسي يفضي إلى التغيير.

كما أعطت المشاركات العمل السياسي بعدًا شاملًا، فمن جهة، أضفن بعدًا أخلاقيًا يرتبط بالمصداقية والشفافية، وأن الهدف منه ليس السلطة وإنما تحسين الواقع المعاش للناس، لارتباط أهدافه بهمومهم، وتلبية احتياجاتهم وحماية حقوقهم كمواطنين. ومن جهة أخرى، ربطن الفعل

السياسي بالكفاءة، والمشاركة الفاعلة وليس فقط بالتواجد العددي.

وقد وضّحن أن رؤيتهن للعمل السياسي، ومشاركتهن السياسية تكون على عدة مستويات بدءًا من العمل القاعدي وصولًا إلى مراكز صنع القرار في مواقع السلطة في الدولة. فتوليّ مناصب ضمن هرميات القوى في الدولة أو المشاركة من خلال العمل المجتمعي بحملات المناصرة أو الحملات الضاغطة على مواقع صناعة القرار للاستجابة للتغيير سواء في القوانين أو القضايا التي تمسّهن وتمسّ غيرهن، والرقابة على عمل مواقع السلطة والتحرك المستمر لتصويب عملها بما يعود بالنفع على المواطنين/ات، كلها تعبيرات عن مشاركتهن وفعلهن السياسي. فدور المرأة في العمل السياسي لا يجب أن يقتصر على الدفاع عن حقوقها والقضايا التي تتعلق بها، وإنما يجب أن يتعلق بالقضايا العامة المتعلقة بكل مناحي الحياة. وقد اتضح التوافق الكبير بين المشاركات في البحث، وهذا منطقي لأنهن عايشن الظروف ذاتها وإن اختلفت المناطق. فالفارق الذي لمسناه كان لدى النساء الكرديات اللاتي أظهرن بعدًا إضافيًا مرتبطًا بالهوية والقضية الوجودية، كأحد التعبيرات عن تهميشهن لفترات طويلة كمواطنات في الدولة، وكنتاج طبيعي لحرمان بعض الأكراد من الأوراق الثبوتية، ومنعهم من تعلّم لغتهم وممارسة طقوسهم المدنية المرتبطة بهويتهم القومية.

وبدا واضحًا لنا أن غالبية من ربطن المشاركة السياسية بالتواجد في مراكز السلطة فقط، وأن تواجدهن هذا لا بد أن يرتبط بخبرات محددة للنساء، كُنّ من مديرات منظمات/ أو مبادرات وعضوات مجالس محلية. فهذا قد يعود إلى وجودهن أساسًا في مواقع صناعة قرار، والتمسك بالنظرة التقليدية للعمل السياسي وربطه وحصره بالوصول إلى مواقع صنع القرار، ويعكس ذلك نخبوية في فهم المشاركة السياسية. ويعتبر هذا موروث نظام استبدادي قامع للحريات السياسية، إذ لطالما رُبط العمل السياسي بالسلطة والنخبة الحاكمة وتفضيلاتها. أو يعود إلى آليات عمل المجتمع المدني وبرامج التمكين السياسي، التي لم تتجاوز التمكين المعرفي التاريخي، وعرض مصطلحات جامدة للنقاشات دون محاولة لإسقاطها على الواقع السوري. وهذا جعل بعض النساء يكررن الجمل ذاتها، وهذا ما لاحظناه في بعض المناطق خاصة في السويداء، وحمص، ومع بعض عضوات المجالس المحلية في شمال غرب سوريا. ومع هذا، فإن العمل القاعدي ليس بديلًا عن مشاركة النساء في مراكز صنع القرار، ما يعني ضرورة أن يكون مفهوم المشاركة السياسية شاملًا لا يقتصر على مستوى دون الآخر، بل يجب فهمه على أنه أي نوع من النشاطية على أي مستوى.

الأجسام والأشكال البديلة للمشاركة السياسية

منذ اليوم الأول لانطلاقة الثورة السورية شاركنا كنساء، وأدّينا أدواراً عدة مدنية وأخرى سياسية، «نعم شاركت النساء في التنسيقيات تدريجيًّا بفعالية وقوة، لكن المشاركة في لجان التنسيق المحلية، وفي أجسام المعارضة، لم تكن متاحة لجميع النساء، كانت الناشطات ومن لديهن تجارب سابقة، وبنات العائلات القوية، هن الموجودات وتصدرن المشهد... هذا ليس عادلًا» (دوما، 33 عامًا)، حيث لم تكن مساحات المشاركة للنساء متاحة بسهولة كما يجب في كل التجمعات والتشكيلات والتجارب التي تشكلت مع الثورة، لهذا وجدت النساء مساحتهن في العمل المدني، في المجموعات والفرق التي تطور بعضها لاحقًا إلى منظمات مجتمع مدني، «فمنذ بدايات النزوح الأول في سوريا، ساعدنا الناس بمبادرات ذاتية وعفوية للتعبير عن مسؤوليتنا الإنسانية تجاه بعضنا البعض، ولندعم السلم الأهلي بيننا في مواجهة خطاب النظام وخاصة الطائفي» (دوما، 43 عامًا)، وكنساء أخريات «عملت في المجال الإعلامي لنقل حقيقة ما يحصل على الأرض، نحن كنساء لم نختص بعمل معين، عملت مع الأطفال ومع النساء وفي المجال الطبي، كل هذا بهدف أن نكون قادرات على مواجهة ظروف الصراع الدائر بين الجميع دون استثناء وإن كان النظام أولهم» (حمص، 37 عامًا).

قامت النساء باستثمار كل فرصة وبذلن جهدًا مضاعفًا لمواجهة كل أشكال الإقصاء بسبب الصورة النمطية المجتمعية تجاه النساء خاصة مع انتشار السلاح، وأيضًا سيطرة العقلية الذكورية حتى في المنظمات المدنية، « فكرت بتأسيس أول مجموعة نسائية، لتنظيم كيفية مشاركتنا في المظاهرات والفعاليات، فقط كان هدفنا أن نقول نحن هنا ولا يمكن لأحد أن يحدد كيف ومتى وأين سنشارك، وجودنا كمجموعة أشعرنا بالقوة واستمررنا، واليوم نحن مبادرة نسائية نعمل على تمكين النساء سياسيًّا، وخلق مساحات حوار ودعم بين العاملات في المجتمع المدني» (دوما، 40 عامًا).

وأشارت النساء في المناطق التي استهدفها البحث، كيف أنهن وجدن بالمبادرات والفرق والمنظمات مساحة للمشاركة السياسية، والتعبير عن أنهن شريكات حقيقيات في بناء سوريا، وأثبتن جدارتهن في كل الميادين. قالت إحدى المشاركات «إذ يوجد اليوم في منطقتنا عدة فرق ومنظمات نسائية ونسوية تهتم بقضايا المرأة وإشراكها في كل مجال التعليم والصحة والمناصرة للقضايا المجتمعية وتلك التي تتعلق بدعم الاستقرار والتعافي، كما تمكنت أخريات من توسيع عملهن ليكون لهن فرق في عدة مدن سورية، واليوم نرى أننا فرضنا وجودنا في العمل المدني السوري وما زال أمامنا الكثير» (سلقين، 32 عامًا)، لكن الأهم هو «أننا تجاوزنا دور الضحية، وبدأنا نبني على خبراتنا التي اكتسبناها من التجارب التي عشناها كنساء في الاعتقال والحصار والنزوح والتهجير» (عفرين، 42 عامًا).

وتعمل النساء بكل جهد لمواجهة تحديات مركبة، منها ما فرضته العادات والتقاليد إذ «كثيرًا ما نسمع، الرجال لم يستطيعوا فعل شيء، أنتن ستقدرن؟» (مهجرة من ريف دمشق، عفرين، 44 عامًا)، «كيف تقضين معظم وقتك في العمل وتتركين أولادك؟ الأم هي من تربي» (أعزاز، 37 عامًا)، «التغيير بدّو دول، أنتن مجموعة نساء ستغيرن؟ غيروا حياتكن بالأول» (قباسين، 45 عامًا) لكن «نحن مستمرات في العمل في كل مكان وعلى كل قضية ونستثمر كل فرصة لأن واقعنا السياسي وانقساماته تفرض علينا مساحة ضيقة للعمل والتغيير لأننا نؤمن أن كل ما نقوم به سيشارك بشكل أو بآخر بالتغيير السياسي في سوريا وإحلال السلام «(الرقة، 38 عامًا).

بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالظروف الأمنية التي فرضتها قوى الأمر الواقع بما فيها النظام السوري، تواجه المنظمات ومنها النسائية/النسوية رقابة على عملها في مناطق شمال شرق سوريا» من قبل الإدارة الذاتية بشكل مباشر بإرسال أفراد لحضور النشاط، أو بشكل غير مباشر من خلال السلطة الأمنية، استدعيت للتحقيق بسبب تيسيري جلسة عن المواطنة، كان التحقيق حول التنظيم للفعالية والجهة المسؤولة والممولة» (القامشلي، 33 عامًا).

أما في مدينة إدلب، فقد أشارت إحدى المشاركات إلى أن منظمتها تضطر لتغيير عناوين تدريباتها بما يتناسب مع الخطاب الإسلامي الذي تتبناه

هيئة تحرير الشام «نحن لا يمكننا استخدام لفظ الجندر والنسوية في التدريب، لأننا نريد تفادي أي إشكال أمني واتهامنا أننا نحضر خطابًا من الغرب يدمر الأسرة» (إدلب المدينة، 45 عامًا)، في حين أجمعت الباقيات على العكس «استفدنا من المساحات المعطاة للمجتمع المدني، لدينا عدد كبير من المجموعات والمبادرات والمنظمات النسائية والنسوية، يفوق العدد في حلب، نحن ننفذ تدريبات في الحوكمة النسوية، والنوع الاجتماعي الحساس للجندر، وتدريبات قانونية، ونعلّم النساء الخط العربي، ونعمل على محو الأمية للنساء والأطفال، وننفذ تدريبات على القرار 1325، ونشارك بفعاليات ونقاشات جماعية مع مجموعات نسوية في خارج سورية» (سلقين، 33 عامًا)، أما في مناطق سيطرة النظام السوري، فالعمل مقيّد أساسًا لكل المجتمع المدني بسبب التراخيص والموافقات الأمنية ونوع المشاريع التي يتم تقديمها «نحن كمجموعات نعمل مع النساء، نواجه مخاوف أمنية كبيرة، نحاول العمل على نطاقات ضيقة في مناطقنا أو بدعم من بعض الهيئات الدينية التي ندرج المشروع تحت اسمها بالتنسيق معها حتى على مستوى مناصرة تغيير في قانون الأحوال الشخصية مثلاً، أو عندما ننفذ نشاط تمكين سياسي حول الديمقراطية والمواطنة وغيرها» (السلمية، 41 عامًا).

وقد لفت نظرنا تعريف بعض المشاركات عن أنفسهن بناشطات في مجال عمل المرأة، أو مديرة منظمة/مبادرة نسائية، في حين كل إجاباتها ونشاطاتها تعكس على أنها نسوية، ما دفعنا إلى سؤالهن لماذا لا تعرّف عن نفسها وعن منظمتها بأنها نسوية؟

أشارت بعض المشاركات إلى أننا جميعًا نسويات ونساء نسعى إلى نفس الغايات في ضمان عدالة النساء ونيل حقوقهن. «نحن كنساء نعمل معًا لأجل واقع أفضل، لكن طبيعة عملنا في المنظمة تفرض علينا أن نختار التسمية المعروفة» (أعزاز، 33 عامًا)، «نعرّف عن نشاطنا بالنسائي لأسباب تخص واقعنا، وعملنا الاجتماعي فيه مجموعة من النساء، فغالبًا كلمة نسوية تثير مخاوف بعض النساء، أو الرجال» (إدلب، 41 عامًا).

إلا أنه رغم وجود هذه الأجوبة التي لا تعكس تقسيمات فئوية، لكن هذا السؤال طرح تحديًا يتعلق بطبيعة خطاب الحركة النسوية في سوريا المتمثلة بعدد من المجموعات؛ الذي وصفته امرأة واحدة على الأقل في كل منطقة من مناطق البحث بأنه تمييزي وفيه الكثير من الوصاية، فالمشكلة الأساسية هي في مصادر السلطة. وبأنه مازال مساحة غير داعمة أو مساندة للنساء، حيث قالت إحدى المشاركات «حضرت لقاء لمجموعة نسويات حول القرار 1325 وبناء السلام، ومع كل مشاركة منا كجيل أصغر سنًا، تأتي مَن تداخل من النخب لتقول أنتن قليلات خبرة، لدرجة أني سمعت في لقاء مداخلة لنسوية معروفة تقول: من خبرتي أنا أعلم مصلحة النساء أكثر منهن لأنهن غير واعيات لحقوقهن. وبرأيي هذا تصرف تمييزي يتعلق بالعمر، وفيه إنكار لتجربتنا كجيل خلال الأعوام الماضية، والأهم أنها تتعامل معنا من منظور الوصاية الأبوية أو كما يتعامل الرجال مع النساء. وهو عكس ما يفترض أنها تؤمن وتناضل من أجل تغييره» (مهجرة من ريف دمشق، عفرين، 44 عامًا).

أشارت أخريات إلى وجود عنف في المساحات النسوية، وحتى في المنظمات النسوية «عملت كمنسقة مشروع مع منظمة نسوية، في برنامج خاص بالنساء، مررت في ظرف صحي دفعني لأخذ إجازة ليومين، فكانت النتيجة أن عملت لمدة أسبوع تحت ضغط وبمهام ليست من مهامي، لمجرد أنني اضطررت لأخذ الاجازة في وقت ضغط العمل. شعرت أنني أُعاقب، وبعدها كلما أوكلت لي مهمة، يتبعها تعليق: «نتمنى أن لا تتعرضي لطارئ صحي»، لدرجة أنني صرت أخشى طلب أي إجازة لأنني فعلاً بحاجة إلى العمل» (السويداء، 33 عامًا). كما قالت مشاركة أخرى: «نحن فعلاً جاهزات للتطوع والعمل، والنساء بالتجربة هن الأكثر كرمًا بالتطوع، لكن ليس لدرجة الاستغلال والتعامل بفوقية، انضممت إلى مجموعة عمل يفترض أنها نسوية، وبالتالي تراعي الضعف الاقتصادي للنساء، لكن في الحقيقة نحن نشارك في الحوارات وتبنى عليها مشاريع لاحقًا، تعمل فيها مجموعات صغيرة مقربة من بعضها البعض ونحن نبقى فقط للتواصل وحشد نساء جديدات، منطقتنا صغيرة ونعرف الناشطات فيها، بعدها توقفت عن إرسال الدعوات إلى صديقاتي ومعارفي من نساء بلدتنا» (الرقة، 27 عامًا).

أضافت أخريات أن الحركة النسوية لم تتمكن من بناء مساحة مشتركة حرة للتعبير «نحن في مجموعة نسوية ونعمل على قضايا أهمها العدالة الجندرية، لكن لاحظنا من خلال عملنا خاصة مع نسويات في خارج سوريا، كيف أنه يتم استخدام عملنا على الأرض على أنه نجاح للحركة النسوية وهن شريكات فيه، وفي ذات الوقت كلما أشرنا إلى حساسية وضعنا في الداخل وكيف أننا نراعي عادات المنطقة نُتّهم اتهامات غريبة، وعندما يحضرن مؤتمرات ولقاءات دولية، يستخدمن مشاركتنا في فعاليات ينظمنها، على أنهن على صلات مع الأرض يدعمننا وينسقن معنا. وفي الحقيقة هذا غير صحيح، بل على العكس نحن ندفع ثمن خطاباتهن بتحديات إضافية» (عفرين، 46 عامًا).

أجمعت النساء في مناطق العيّنة على صعوبات فرضها التمويل، أثرت على استمرارية مشاريعهن، وبالتالي حدّت من فعالية العمل بإحداث التغيير وقابليته للقياس، «في الحقيقة لا زلنا نستهدف النساء بشكل مباشر بعملنا، وأغلب مشاريع المنظمات التي تقودها نساء هي مشاريع توعية وتمكين سياسي، وقانوني، وعند بعض المنظمات تدريبات مهنية تقليدية كالحلاقة والخياطة وصناعة المعجّنات، ما جعل العمل قائمًا على التطوع بنسبة كبيرة، ولا يمكننا التوسع في عدة مدن وبلدات في المنطقة» (دير الزور، 36 عامًا) ، وحتى مع بناء الشبكات بين المنظمات/المبادرات النسائية والنسوية «إلا أنها في مرحلة الدفاع عن الحقوق من خلال حملات المناصرة والمشاريع التوعوية» (جرمانا، 38 عامًا).

ما زالت النساء يعكسن حافزيّة والتزامًا للمواصلة، لأنهن يسعين للبناء على نجاحات حققنها طيلة السنوات السابقة، ويسعين لتطوير عملهن من خلال البناء على قوة النساء وتضامنهن مع بعضهن البعض تجاه قضاياهن باستثمار الموارد المتاحة وبالبناء على التوافقات، «نحن كمنظمة لدينا مجموعة فرق في أغلب مناطق سوريا، أغلب عملنا تطوعي لكننا فخورات بعملنا لأننا نعمل مع النساء ونتواصل معهن دون أي شرط، ونترك كل فريق يقرر على ماذا سيعمل وفق احتياجات النساء في المناطق، كما أننا ننسق ونتشارك كثيرًا من الأنشطة مع باقي المنظمات في مناطقنا وخاصة التي تقودها نساء أو تعمل مع النساء» (سلقين، 29 عامًا)، « ولأننا نؤمن بأن حلول المشكلة تأتي من المتأثرات بها، نحن نعمل مع المزارعات، ومع المعلمات، ومع ناشطات المجتمع المدني، لإيجاد أدوات تحسّن من واقعنا وتزيد من مشاركتنا وفعاليتنا في عملية التغيير التي تعيشها سوريا، وليكون لنا دور في بناء السلام» (دير الزور، 26 عامًا).

يتضح لنا مما سبق كيف أن النساء وجدن بالأجسام البديلة التي أنشأنها أو شاركن بها طريقة للمشاركة السياسية خاصة مع غياب مؤسسات الدولة في بعض المناطق، و فشل سلطات الأمر الواقع في تأسيس مؤسسات بديلة، وفي ظل التهميش والاقصاء الممارس عليها، فقدمت الخدمات

مثل الإغاثة والصحة والتعليم والرعاية النفسية لتلبية الاحتياجات الراهنة للمجتمع، كما أسست مبادرات وحملات ومشاريع للعمل على المدى المتوسط والبعيد ليكون لها دور فاعل على كل المستويات وخاصة على واقع حياة النساء، فعملن على البناء المعرفي وخاصة النسوي، وأطلقن مشاريع لتطوير القوانين، وتفعيل مشاركة النساء في المؤسسات المدنية، وبناء قدرات النساء وتوسيع التشبيك لإتاحة فرص أفضل للمشاركة الفاعلة، وتمكنّ من استثمار الفرص والبناء على مواردهنّ الذاتية وإحداث تغيير في المجتمع والعادات والتقاليد بدليل تزايد عدد المبادرات النسائية والنسوية واستمرار عملها رغم كل الصعوبات التي يفرضها واقع السياق في كل منطقة.

كما ركزت النساء على العمل لبناء السلم الأهلي بعدة مبادرات ومشاريع، خاصة في المناطق التي جرى النزوح والتهجير إليها، وشملت مكونات من طوائف وقوميات متنوعة، كالسويداء والرقة وعفرين.

لكن يغيب عن هذا العمل البعد الاستراتيجي لهذه المنظمات، وهذا يعود إلى سياسة تهميش النساء وإفقارهن طيلة عقود حكم نظام الأسد، وسيطرة النظام الأبوي على المجتمع السوري، وانقسامات الحركة النسوية وعدم قدرتها على خلق مساحة جامعة، إلى جانب ظروف الحرب التي تُلقي على النساء أعباء كثيرة فُرض عليها التعامل معها.

كما تركز الأجسام البديلة التي تشمل النساء في أهدافها، على تطوير مهارات النساء الحياتية، وإحداث تغيرات على صعيد مكانتهنّ الأسرية والاجتماعية، من خلال بناء قدرات النساء ليصبحن قادرات على اتخاذ القرار على كافة المستويات، وليكنّ فاعلات داخل الأسرة وفي الحياة المجتمعية وصولًا إلى العمل السياسي في مواقع صنع القرار من خلال إحداث تغيرات جذرية في سياق العمل. ومع ذلك، فمن المهم الإشارة إلى أنه حتى في الأجسام التي يمكن اعتبارها بديلة، تحصل إعادة إنتاج وتكرار المنظومات الذكورية/الأبوية، وتتعرض فئة النساء لتعنيف من النساء أنفسهن.

العقبات والتحديات التي تواجه النساء في المشاركة بعمليات السلام الرسمية

رغم أن النساء في المناطق التي تناولها البحث يرين أن كل ما يقمن به يصب في المشاركة السياسية، إلا أنهنّ لا يعتبرن العمل القاعدي بديلًا عن مشاركة النساء في مراكز صنع القرار، بل طريقًا للوصول إلى هذه المراكز للمشاركة بفعالية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

إلا أن الواقع فرض تحديات للوصول العادل والدمج الفعلي للنساء في مراكز صنع القرار، فالممارسات على مستوى سوريا بل وعلى المستوى العالمي، تُظهر تمييزًا واضحًا تجاه مشاركة المرأة، خاصة في مراكز صنع القرار وفي المناصب والمستويات الإدارية العليا «إن العقبات التي تمنع النساء من الوجود في أماكن صنع القرار هي عقبات ممنهجة تاريخيًّا، فالمشكلة هي عالمية وغير مرتبطة بالسياق السوري فقط، إذ لا زلنا حتى يومنا هذا نشاهد وجود حركات نسوية في أوروبا وأمريكا تطالب بالعدالة الجندرية، وحماية حقوق المرأة وإشراكها في البرلمانات ومراكز صنع القرار» (إدلب، 47 عامًا).

هذا وقد أجمعت النساء في مناطق البحث على التحديات التي تواجهها المرأة في سوريا للوصول والمشاركة بفعالية خاصة في مراكز صنع القرار والتي يمكن عرضها بما يلي:

سيطرة السلطة الأبوية

ما زالت «العادات والتقاليد التي تستخف بقدرات النساء، وتدخل الزوج والعائلة بقرارها وحرية حركتها» (قدسيا، 26 عامًا) و «تحمّلها كل أعباء المنزل والأطفال، ما يقيّد من تطور خبراتها ومهاراتها ويحرمها من فرص التطور في الحياة المهنية» (كفريحمول، 39 عامًا) وبالتالي «تشعر النساء بالخوف من المشاركة في مراكز صنع القرار خاصة السياسية، تجنبًا للآثار الناجمة عن هذه المشاركة» (إدلب، 47 عامًا)، و»النظرة الدونية للمرأة حتى من نظيراتها النساء، حوربت كامرأة لمجرد أنني رشحت نفسي لرئاسة مجلس المدينة» (الرقة، 47 عامًا).

وتواجه النساء تكرار سرديات محبطة لهنّ، «هذا ليس عملك، ماذا تريدين أن تصبحي رئيسة دولة، رجال لم يستطيعوا الاستمرار أنت ستصمدين؟» (دوما، 23 عامًا)، «حتى عندما نريد دعوة امرأة إلى نقاش نسمع من الرجال وبعض النساء: لا يوجد امرأة خبيرة في هذا المجال، أو ليس لديها مهارات كافية لهذا العمل. كيف سيصبح لدينا مهارات إذا لم تتح لنا مساحات للممارسة» (مارع،44 عامًا)، «هل ينتخب الرجل وحتى المرأة امرأة أخرى رشحت نفسها لمنصب ما؟ حيث إننا ومع الأسف نجد حتى النساء يترددن في انتخاب امرأة أخرى بناء على البرمجيات المجتمعية السائدة» (سلمية، 32 عامًا).

وكذلك يظهر الإعلام التقليدي «النساء كضحايا، في القضايا الملحة والهامة، ما يجعل الثقة بقدراتهن دائما مهزوزة» (قباسين،41 عامًا). وفي الأحزاب السياسية، التي تم وصفها بال»ذكورية. حزب البعث والحزب الشيوعي، والقومي، كل قياداتهم رجال، ونرى كيف أن الرجل وزوجته في ذات الحزب،

وحتى الآن لم أسمع بامرأة تقود تجمعًا سياسيًّا أو حزبًا إلا في التجمعات والحركات التي كلها نساء» (حمص، 46 عامًا)، «وفي حال وجدت النساء في التشكيلات السياسية وفي مراكز صنع القرار السياسية «فإنهم يهمشون المرأة ويحيّدونها عن المشاركة، وقد يكون هؤلاء الأشخاص رجالًا أو نساءً، إذ إنه في كثير من الأحيان تكون النساء أنفسهن غير داعمات للنساء أو يغيب عن أذهانهن فكرة دعم النساء الأخريات للوصول إلى مراكز صنع القرار» (سلقين، 29 عامًا).

هذا وأكدت المشاركات أن «كل شيء يعبر عن سلطة وقوة هو للرجل، في كل الطوائف عند السنة. منزل بيت فلان. عند العلوية. مجلس بيت فلان- وحتى مناصب المشايخ والقيادات الدينية كلها ذكور» (حمص،54 عامًا)، وأيضاً «في كل أماكن اتخاذ القرارات نلاحظ أن أي رأي جماعي أو قرار أسري أو على مستوى حي أو منطقة، حتى قرارات الحرب، كل القرارات المصيرية والهامة تكون عبر اجتماعات للذكور حصراً» (الهامة،32 عامًا)، و «لا ننسى العشيرة التي ترشح الرجل دائمًا وتمنع المرأة لأن بنظرها من المعيب أن تكون ممثلة العشيرة امرأة» (دير الزور، 32 عامًا).

التمييز

يسود التمييز بشكل كبير سواء بين المكونات القومية أو العرقية، لأغراض سياسية «تقوم السلطة في مناطقنا بدعم النساء للوصول إلى رئاسة المكاتب المدنية لمجرد أنهن من المكون المسيطر على المدينة» (الرقة، 46 عامًا). أو بين المناطق «نلاحظ أن الدعم والتمكين ومراكز الخدمات توجد في المدن وبالقرب منها، في حين لا يتم استهداف النساء في الأرياف وفي المخيمات، ما يزيد من تهميشهن» (إدلب، 33 عامًا). ويتواجد التمييز أيضاً بين النازحات والمقيمات، «الفرص في المجالس المحلية، وفي التوظيف بنسبة أكبر للمقيمات، وفي المناصب التي فيها صناعة قرار حقيقي أو شكلي، وبسبب المحاصصات تكون الغلبة للمقيمات» (أعزاز، 30 عامًا).

الوضع الاقتصادي

تتحمل النساء دائما العبء الأكبر في النزاع، إذ يعايشن مجموعة من المآسي خاصة وأنهن يتحملن مسؤوليات اقتصادية مركبة مع غياب المعيل التقليدي، أو إصابته بإعاقة حيث «انشغلت المرأة بإعالة أسرتها، فقد خلّفت الحرب الكثير من الأرامل، والعوائل التي لا تمتلك الحد الأدنى للمعيشة» (القامشلي، 28 عامًا)، ورغم كل محاولاتها للعمل حتى في مهن قاسية لم تعتد القيام بها من قبل، إلا أن إدماج النساء في سوق العمل ما زال ضعيفًا إذ «تنتشر البطالة بين النساء، ما يجعلهنّ تابعات للرجل وغير قادرات على اتخاذ قرارات تتعلق بمشاركتهنّ في الحياة المجتمعية والعامة» (الرقة،27 عامًا). وكذلك فإن التدهور الاقتصادي وانتشار الفقر، كرّسا المنظومة الأبوية أكثر «فسوء الأوضاع الاقتصادية وانشغال الرجال بتلبية احتياجات المنزل يجعلانه يزيد من تهميشه للمرأة خوفًا من أن تتجاوزه مهنيًّا، وفي الحياة» (حمص، 54 عامًا)، كل ذلك سيؤثر على اهتمامات النساء وبالتالي «سيكون اهتمام المرأة بأماكن صنع القرار ضعيفًا» (القامشلي، 28 عامًا).

غياب الحياة والحريات السياسية

لم تنتج التغيرات السياسية التي رافقت النزاع في سوريا، مساحات سياسية ديمقراطية يمكن للمرأة النضال من خلالها، حتى مع تشكيل البنى المدنية كالمجالس المحلية وغيرها من المؤسسات المدنية إذ «تعاني المناطق من غياب أحزاب متعددة تساعد في تنظيم عملية تفعيل دور المرأة في صنع القرار، كما نفتقد إلى عمليات الانتخاب التي تدعم مشاركة المرأة في السياسة» (القامشلي، 28 عامًا). بالإضافة إلى ذلك، فإن احتكار صناعة القرار والمناصب العليا ممن يشغلها، يمنع وصول النساء إلى مراكز صنع القرار حيث «تسيطر على المناصب فئة معينة لها نفوذ وقوة حتى ولو كانت بدون كفاءات» (الرقة، 46 عامًا)، بالإضافة إلى عدم فعالية الأجسام السياسية النسوية «لي تجربتان مع مجموعات نسوية سياسية، للأسف يقتصر العمل على لقاءات وحوارات ونشر آراء وبيانات، وعندما يحصل أي تغيير على الأرض أو في وضع المعابر أو أي قضية سياسية تتعلق بالملف السوري، أكتشف أن لا دور لهذه المجموعات سوى البيانات ومقابلة الخارجيات ووضعنا من سيئ إلى أسوأ. فعن أي فعالية نتحدث» (السويداء، 50 عامًا).

السلطة وقوى الأمر الواقع

هناك تغييب تاريخي متأصل بسبب النظام السياسي وسيطرة الفكر الأبوي على المجتمع، ولطالما «غُيّبت النساء عن المشاركة لعقود بسبب السلطة الديكتاتورية للنظام، واقتصرت المشاركة السياسية على حزب واحد وشخصيات مقربة من النظام، وكأن سوريا لا يوجد فيها إلا نجاح العطار وبثينة شعبان» (مخيم أبو قبيح، 41 عامًا). وأتت قوى الأمر الواقع لتكرس الحالة بشكل أعمق حيث «فرض النزاع الحالي في سوريا سلطات تقيد وصول المرأة إلى مركز لصنع القرار وخاصة السياسي، والسبب يعود إلى أن هذه السلطات هي نفسها متشربة من العادات والتقاليد الذكورية الموجودة في المجتمع» (قاح، 38 عامًا).

أما القوى الحاكمة التي يدّعي بعضها دعم مشاركة النساء في الوصول إلى مراكز صنع القرار، فإن التجربة تظهر استغلال وجود النساء «تضع السلطات المحلية قيودًا على مشاركة المرأة، فهي لا ترغب بوجودها في أي مكان إلا في حال وجود أهداف سياسية ومبيتة لديها، لذلك غالبًا ما تعتبر

مشاركة المرأة وسيلة للحصول على أهداف تخدم مصلحة السلطة» (إدلب،47 عامًا).

في حين تقوم قوى أخرى بمنع أي عمل سياسي في مناطق سيطرتها حيث «تقمع السلطة المحلية أي حركة سياسية وخاصة إذا كانت المرأة هي التي تقوم بها وتعمد إلى إيقاف أي محاولة فورًا « (سلقين، 29 عامًا).

بالإضافة إلى استغلال السلطة الدينية لجهل الناس بالدين لتكريس ضعف النساء والوصاية عليهن، فتحدّ من نشاطهنّ وتواجدهنّ من خلال «تكريس وجود مفاهيم خاطئة عن الدين والتي تقيّد المرأة في العمل بأي مركز لصنع القرار أو حتى الحصول على حقوقها، فالدين لم يمنع يومًا مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار وفي التاريخ الإسلامي شواهد على مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية» (ترمانين، 45 عامًا).

تحديات فرضها السياق:

فرض سياق النزاع والعمل ضمنه مجموعة من التحديات بعضها يتعلق بمنع بعض منظمات المجتمع المدني موظفيها من الانخراط بتشكيلات سياسية، أو العمل في عدة مجالات حتى مع عدم وجود تضارب مصالح «وجود قيود مفروضة على النساء العاملات في المنظمات تمنعهن من التصريح عن أي مشاركة سياسية أو محاولة الوصول إلى أي مكان لصنع القرار، ما يهدد وضعهن الوظيفي» (إدلب،47 عاماً).

كذلك حرم النزوح المتكرر والتهجير القسري وتقسيم المناطق، العديدات من امتلاك أوراق ثبوتية تسمح لهم/ن بحرية الحركة «فعدم وجود ثبوتيات أو وثائق شخصية لدى بعض النساء الراغبات في الوصول إلى أماكن صنع القرار أو المشاركة السياسية وخاصة بالنسبة لجواز السفر الذي يشكل عقبة أمام سفرها إلى الخارج حيث المؤتمرات والاجتماعات التي تعطي لها مساحة للمشاركة « (أطمة، 52عامًا).

رؤية النساء للمشاركة الفعالة والمساهمة في صنع القرار

إن كل هذه التحديات والظروف المعقدة والمنظومة الأخلاقية والسياسية التي ساهمت في تغييب المرأة والتقليل من عملها وقدرتها على التفكير والفعل الاستراتيجي واتخاذ القرارات، لم تقف في وجه الكثير من النساء اللواتي وجدن أدوات كثيرة وبذلن كل جهد ليتركن بصمة في تاريخ الأحداث الدائرة في سوريا وعلى كل المستويات سياسية كانت أم ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية.

فما زالت السوريات يبذلن كل جهد للوصول إلى مراكز صنع القرار والمشاركة بفعالية والمساهمة في الدفع بالحل السياسي ليكون خطوة نحو تحقيق السلام الشامل والعادل خاصة للنساء والفئات الأكثر تهميشًا في المجتمع.

وأشارت النساء في مناطق البحث إلى بعض المقترحات التي من شأنها جعل المشاركة السياسية للمرأة فاعلة وتمكنها من الوصول إلى مراكز صنع القرار، من خلال طرح بعض الحلول كالتالي:

- تسليط الضوء على قصص نجاح النساء في المشاركة والعمل في عدة مستويات في مواجهة المنظومة الأبوية وذلك «لدعم جهود النساء في تغيير الواقع الاجتماعي، والبناء على مكتسبات النساء من واقع فرضه الصراع جعل الرجل يقبل ويغير رأيه بكثير من المهام الموكلة للنساء» (إدلب، 34 عامًا). وهذا بدوره «يعزز ثقة النساء بأنفسهنّ وأنهنّ قادرات على مواجهة التحديات وقيادة التغيير وعدم إظهارهنّ كضحية» (حمص، 54 عامًا).

- الانتقال من مرحلة التوعية النظرية إلى تنظيم العمل لتغيير المجتمع بأكمله وليس فقط للنساء «بحيث يصبح من المألوف بالنسبة للمجتمع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أعلم أن هذا يحتاج إلى وقت طويل، لكن لا بد من البناء على الوضع الحالي» (سلقين، 29 عامًا)، باعتبار التغيير عملية تراكمية، تصبح نتيجتها «قضية المرأة قضية مجتمعية عامة وليست قضية تعنى بها المرأة فقط» (السويداء، 33عامًا).

- تفعيل برامج تمكين اقتصادي حقيقة وليس فقط برامج لدعم سبل العيش، تتيح للمرأة فرصًا عادلة لتحقيق استقلالها الاقتصادي من خلال «توفير فرص العمل لأن هذا يدعم استقلالها ويجعلها قادرة على اتخاذ قرارات بدون أي ضغوط مجتمعية» (السويداء،50 عامًا)، وبالتالي يعطيها فرصة للعمل في مجالات الشأن العام.

- تشبيك الجهود بين المنظمات الحقوقية والنساء للضغط على سلطات الأمر الواقع لوضع قوانين تتعلق بحماية حقوق النساء وذلك «لتضع حدًّا لجميع حالات الانتهاكات والعنف التي تتعرض لها النساء، وحماية اليافعات من الزواج المبكر» (ترمانين، 45 عامًا) و»مواجهة تجنيد الفتيات في شمال شرق» (القامشلي، 42 عامًا).

- وضع سياسات وإجراءات حماية حساسة للجندر في كل المؤسسات والمنظمات والبنى من خلال «هيكلة المؤسسات وحوكمتها وخاصة السياسية والعمل على سياساتها وإجراءاتها التي من شأنها حماية حقوق النساء والمساءلة المستمرة من أجل إتاحة فرص عادلة لها» (السويداء، 39 عامًا) وأيضًا «لحماية النساء المشاركات في الشأن العام وفي المجال السياسي» (أطمة، 52 عامًا).

- العمل على البناء المعرفي وتراكم الخبرات للنساء بدون أي تمييز وإتاحة الفرص للجميع وخاصة في مجال «الدستور والقوانين، والسلطات وتمكينهن من وسائل تمنحهن القدرة للحصول على حقوقها» (قاح، 38 عامًا).

- إتاحة الفرص للنساء للعمل في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ودعمهنّ لبناء خبرات وكفاءات تجعلهنّ قادرات على التواجد والمشاركة في كل المجالات بفعالية، وذلك من خلال «خلق مساحات للعمل وأخرى للنقاش تتيح للنساء فهم أهمية دورهنّ في عمليات صنع السلام وفي مراكز صنع القرار، وأن يكنّ مدركات لحقوقهنّ التي يجب أن يناضلن للحصول عليها، ونشر ثقافة المشاركة الحقيقية للمرأة وأن كل امرأة هي سياسية ومشاركة في صناعة القرار والسلام « (قاح، 38 عامًا).

- بناء جسم سياسي نسوي ديمقراطي يؤمن بالتشاركية وإتاحة الفرص للجميع بدون تمييز ولا وصاية، «حقيقة نحن بحاجة إلى تشكيل نسوي قادر على التعامل مع كل البيئات والأطياف في سوريا، بحيث يشكل قوة للضغط على سلطات الأمر الواقع، لضمان مشاركة فاعلة لنساء تمكنهنّ من الوصول إلى مراكز صنع القرار» (كفرلوسين، 40 عامًا).

- مواجهة الخطاب التمييزي التقليدي ضد النساء المسلمات المتواجدات في التشكيلات النسوية وفي العمل المدني، وذلك من خلال «دعم أصوات معتدلة لرجال ونساء نسويات يعين تمامًا كيف أن الدين الإسلامي لا يحدّ ولا يمنع من مشاركة المرأة في كل مجالات الحياة، بحيث تكون هذه المجموعة قوة داعمة للنساء وضاغطة على قوى الأمر الواقع التي تتحجج بالدين لتهميش النساء وإضعافهن من جهة، ومن جهة أخرى على المجموعات النسوية المتطرفة برأيها» (ترمانين، 45 عامًا).

- ضرورة القيام بدراسات شاملة ونوعية حول الإطار القانوني الناظم للحياة السياسية، بحيث يكون «إطارًا واسعًا يتضمن الدستور ومجموعة متنوعة من القوانين تدعم المشاركة السياسية للنساء، لأن المعوقات راسخة ومرتكزة على مجموعة متنوعة من القوانين» (الهامة، 30 عامًا).

- الضغط على الدول المتدخلة في الملف السوري للدفع بالعملية السياسية للوصول إلى حل شامل ومستدام بمشاركة النساء وفق المرجعيات الدولية وبيان جنيف الأول وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك «لوقف النزاعات، وإنهاء سيطرة القوى المختلفة على سوريا، ليصبح لدينا قرار مستقل ونعمل على حق النساء بالمشاركة في كل مجالاته» (القامشلي، 28 عامًا).

تقودنا هذه الإجابات إلى سؤال كيف تفهم النساء صنع القرار وما هو صنع القرار؟ ولهذا يجدر بنا التوضيح أن صنع القرار عملية واسعة ومعقدة تشترك فيها أطراف مختلفة رسمية وغير رسمية وداخلية وخارجية، وبينما يكون اتخاذ القرار بواسطة القيادة أو النخبة، فهذا هو نفسه يحتاج إلى التمييز بين النفوذ والسلطة. فمن يمارس النفوذ قد لا يتبوأ منصبًا رسميًّا بالضرورة (مسعد 2010: 25).

وبالنسبة إلى السياق السوري والظروف الراهنة ومعرفتنا بواقع المجموعات السياسية السورية، فإن جميعها فعلًا غير فاعل على مستوى قيادة التغيير السياسي وبناء السلام لأسباب مختلفة. وبالتالي من المهم إعادة التأمل والتفكير بمساحات وبمواقع صنع القرار في السياق السوري وعلى أي مستوى متاح لنحدد كيف يمكننا إشراك النساء في مراكز صنع القرار وعلى أي مستويات، اثنتان من النساء في مناطق البحث توافقتا مع هذا الرأي معبّرتان عن ذلك «عندما يكون لدينا قرار سنبحث عن المشاركة» (إدلب، 44 عامًا).

ورغم تعقيدات الوضع السوري، تبقى للنساء نضالات وخبرات اكتسبنها من العمل في المنظمات/ من خلال المشاركة في الأجسام البديلة. كما أن نجاحات النساء في مجالات مختلفة وتقديمهن كافة الجهود الممكنة لتغيير ظروفهن وتغيير الواقع العام، يفترض مساهمة المؤسسات الإعلامية في تغيير السرديات النمطية، من خلال تسليط الضوء على نجاحات وقيادة النساء على الصعيد الشخصي والمجتمعي وفي الشأن العام.

أما منظمات المجتمع المدني، حسب ما تبينه المشاركات، فتقع على عاتقها إتاحة مجالات متعددة لبناء قدرات المرأة في اتخاذ القرار والمشاركة السياسية، تتمثل في دعم النساء اللواتي يعملن ويسعين للوصول إلى أماكن صنع القرار وحمايتهن من التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وحشد الجهود لنشر ثقافة مدنية ديموقراطية ترتكز على المواطنة وتحقيق المساواة والعدالة الجندرية، وتنظيم حملات ضاغطة لتغيير القوانين التمييزية ضد النساء. وهذا يتطلب التشبيك بين النساء وبين الحركات والتجمعات النسوية في ما بينها من جهة، وبينها وبين التشكيلات السياسية والمجتمعية المؤثرة، ومع الرجال الداعمين والمناصرين للنساء.

منظور النساء للعدالة والسلام

ربطت العديد من المشاركات الوصول إلى العدالة بوجود قضاء مستقل ونزيه، قادر على محاسبة الجميع من دون استثناءات. «السلام العام يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل النزاعات والحروب، وتنفيذ القوانين بشكل سليم وتفعيل قوانين المحاسبة لكل الأطراف المفسدة والجناة على كامل الجرائم التي ارتكبت ضد الشعب السوري» (نقاشات جلسة ريف دمشق). وتقول إحدى المشاركات «متى وُجدت العدالة وُجد السلام، و العدالة هي ضمان حقوق جميع مكونات المجتمع و المساواة أمام القانون و توزيع الموارد بشكل عادل دون أي تفريق مذهبي - عرقي - طائفي – ديني. والعدالة تكون بمنع الضرر الذي يرضي جميع الأطراف المتضررة. والعدالة هي السماح للمرأة بالوصول إلى مراكز صنع القرار. فلا عدالة بدون وجود المرأة، ودون أن تكون حاصلة على حقوقها بالتساوي مع الرجل» (القامشلي، 28 عاماً).

وأكدت إحدى السيدات وهي عضوة لجنة متابعة ضمن تجمع سوريات من أجل الديمقراطية والذي يضم العديد من الناشطات السوريات الفاعلات في المجلس الاستشاري النسائي وغيرها من الهيئات الأممية، أن هناك ضرورة لتطبيق «كل أشكال العدالة وكأولوية العدالة الانتقالية والعدالة

الاجتماعية» (ريف دمشق، 38 عامًا) وتضيف أخرى وهي عضوة في الحركة السياسة النسوية، «بأن السلام لن يتحقق في سوريا بدون حفظ حقوق المواطنين/ات بدون تمييز، ووجود قوانين عادلة ومنصفة، والاحتكام إليها، والمساواة والعدل، مع وجود نظام حكم رشيد يقوم على المحاسبة ومكافحة الفساد، وتمكين الأفراد ورفع وعيهم بحقوقهم وواجباتهم. وفي هذا الإطار، فإن تحقيق مطلب العدالة الانتقالية التي تراعي البعد الجندري هو حجر الأساس لعملية السلام في سوريا (الرقة، 38 عامًا). وتؤكد ذلك إحدى الناشطات، إذ قالت: «بدون عدالة انتقالية للجميع، لا نستطيع الوصول إلى السلام المنشود، حيث توفر آليات العدالة المساءلة وتسعى إلى تحقيق العدالة وضمانات بعدم تكرار الانتهاكات (نقاشات جلسة جرمانا).

أظهرت البيانات عبر أصوات المشاركات في البحث أن مطلب العدالة بالنسبة لهن يقوم على مستويات مختلفة، حيث تواجه النساء بسبب جنسهن أشكالاً مختلفة من أشكال التمييز المؤسسة على معايير مختلفة ومتقاطعة، بدءاً من الأسرة. بعض المشاركات قلن «إنه من الصعب جدًّا تحقيق العدالة بمعناها الواسع وإن تحققت العدالة الأسرية، وإلغاء التمييز بين أفراد المجتمع مبدئياً، فهذا بحدّ ذاته ممتاز ويعتبر إنجازًا»(نقاشات جلسة حمص).

تشكل الأسرة المجال الأول لصياغة علاقات القوة الذي يتحدد من خلاله من الذي يملك السلطة ومن يملك الموارد، والأبوية/الذكورية التي تنجم عن تقاطعها مع أوجه قمع عدة عدم المساواة بين الجنسين، والتفريق بين الأفراد أنفسهم، من حيث طبيعتهم وقواهم ومستواهم أو قيمتهم، وبالتالي يحدّ من وصول النساء إلى العدالة. وهذا ما لا يمكن تحقيقه دون إعادة النظر بديناميكيات القوة داخل المنزل التي يكرسها المجتمع السوري قبل الحرب، حيث تلقى على عاتق النساء أعمال الحضانة والتدبير المنزلي، ما يجعل من الصعب عليهن الموازنة بين أعباء المنزل والمشاركة في الشأن العام (سيداو- سوريا، 2007).

هذا وقد وجدنا أنه كان من الأسهل للنساء تحديد أشكال اللاعدالة أو الظلم أو اللاسلام مقارنة بتعريفهن للعدالة. ومن الجدير أن نشير إلى أمر هام هو أن السؤال عن العدالة كان سؤالاً مربكاً للعديد من النساء، اذ إن عددًا من المشاركات لم يستطعن الإجابة عن سؤال العدالة، وكانت إجاباتهن بقدر ما تدل على وجود الظلم والقهر تشير إلى غموض رؤيتهن للعدالة. على سبيل المثال رأت إحدى السيدات أن العدالة هي»السعي نحو الأفضل». «عدالة حقيقية وغير مزيفة» «حماية الأقليات لنحقق القدرة على العيش والتعايش». بالإضافة الى أن عدد من المشاركات قدمن إجابات عامة مثل «تطبيق الكوتا والعدالة بكل مكان»، «العدالة الانتقالية»، «بلد حر وديمقراطي». إلا أنهن لم يستطعن تحديد المقصود منها. وهذا يدل على تأثير الخطاب المهيمن وشموليته، ومصطلحاته على فهمنا للعدالة. وعلى ذلك استخلصنا من خلال الإجابات عدداً من أوجه اللاعدالة واللاسلام التي عبرت عنها المشاركات، نلخصها في الأقسام الفرعية التالية.

الظلم القانوني:

عبرت النسبة الأكبر من المشاركات في البحث بغض النظر عن مناطق تواجدهن، أن من أهم العوامل المسببة لعدم المساواة وغياب العدالة للنساء، تقوم على التمييز الواضح والمتجذر في قوانين الأحوال الشخصية. وأن «العدالة القانونية هي أهم أشكال العدالة» (نقاشات جلسة السويداء). يمثل المجال القانوني للأحوال الشخصية التحدي الأكبر تجاه تحقيق العدالة، وبناء المجتمع باعتباره نظامًا منصفاً من التعاون الاجتماعي وتقسيم المنافع الناتجة عن الشراكة الاجتماعية. فمن خلال قوانين وقواعد الزواج المرتكزة على النظام الأبوي، يجري تقسيم الحقوق والواجبات الأساسية، ودعم الفوارق بين النساء والرجال واتخاذها أساسًا لبناء نظام اجتماعي هرمي متصلب، يجعل النساء على الدوام أقل مكانة، وتتعرض النساء للعنف والإقصاء والحرمان من حقوق أخرى تتعلق بمواطنيتهن في الدولة. وأن عدم قدرة المرأة على مواجهة التمييز في القوانين عبر الآليات القانونية الرسمية، نتيجة عدم إقرار قوانين لحماية للنساء، يوقع ظلماً مضاعفاً على عدد من النساء ويحدّ من وصول المرأة إلى العدالة.

الظلم الاقتصادي:

تشكل الظروف الاقتصادية العامة في سوريا (الفقر والبطالة واقتصاد الحرب، وازدياد الفساد والمحسوبيات، وانهيار البنى الصحية والتعليمية)، أمراً مفصلياً تشتد حدته في حالات الظلم وغياب العدالة التي عهدها السوريون والسوريات مع الظروف التي فرضها الصراع. وأوضحت البيانات ضرورة المساواة في الأجور وتكافؤ الفرص وعدم التمييز والاستغلال ضد النساء في قطاع العمل. وتباينت رؤيتهن للعدالة حسب مواقعهن في العمل واختلافها بين قطاع حكومي، وقطاع خاص، ومنظمات المجتمع المدني، ووفقاً لما يعانينه من ظروف الفقر أو التمييز الطائفي والعرقي، والجنسي، أو الواسطة والمحسوبيات، والإعاقات الجسدية سواء بسبب الحرب أو بدونها. ويشكل الفساد (الواسطة والمحسوبيات) جزءاً من انعدام فرص العمل للنساء.

يعتبر وجود قوانين داعمة وحامية للنساء في حال تعرضهن للتمييز والتحرش لكونهن نساء، جزءاً من وصولهن للعدالة، وترى إحدى المشاركات أن العدالة تقوم على «وضع قوانين حماية للمرأة في قطاع العمل» (نازحة، الهامة، 42 عامًا). كما أنه لا يوجد قوانين داعمة للنساء في حالة وجود إعاقة جسدية. ورأت العديد من المشاركات أن العدالة في قطاع العمل تقوم بصياغة قوانين تراعي أوضاع النساء الخاصة كالمرض والحمل. قالت إحدى المشاركات: «لم تشرّع قوانين لإجبار الإدارات على منح المرأة حقها في إجازة الأمومة، كما في القطاع العام حيث تكفل الدولة حق الإجازة، إنهم يسرحونها من العمل»(حمص، 38 عامًا).

انعدام الأمن

أما بالنسبة لأثر القوة العسكرية، وسيطرة قوى الأمر الواقع، والتقسيم ونمط الانتقال القسري، فقد كان واضحاً على النساء، في فقدان النساء ممتلكاتهن، وحرية حركتهن، وعوامل استقرارهن والابتعاد عن أهاليهن، التي تجعلهن يشعرن بغياب الأمان، ليكون مؤشراً على انعدام العدالة، إذ رأت إحدى السيدات «العدالة أن أستطيع رؤية أهلي. أنا كنازحة فقدت كل شيء، وهذا يؤثر على نفسيتي» (الرقة،27 عامًا). فالأوضاع الأمنية والحرمان الذي تواجهه المرأة، وعدم الاستقرار وفرض المزيد من القيود على حرية الحركة للنساء، وعلى إيجادها بيئات آمنة وداعمة لها، يجعلهن أضعف في مواجهة الواقع.

مفهوم النساء لمسارات السلام

بينما تقر القرارات الدولية بأهمية إدماج النساء في عمليات السلام، إلا أن تطبيقها في الواقع غير فعال، فكما تبين معنا سابقاً في البحث، فإن مساحات المشاركة السياسية بحد ذاتها ضيقة للنساء ويصعب الوصول إليها لعموم السوريين رجالاً كانوا أم نساء. كما تبين معنا في البحث أن هنالك عددًا كبيرًا من العقبات التي تعيق وصول النساء أولاً إلى المعرفة في العمل السياسي والمشاركة فيه، وثانياً الوصول إلى مناصب صنع قرار بأي كينونة كانت - سواء كانت أجساماً بديلة أو تقليدية. عند سؤالنا إذا ما كانت المشاركات يعلمن بالقرار 1325 وبنوده، قلة نادرة من العينة البحثية كانت قادرة على التعبير عنه أو تعريفه. وكذلك كان الأمر بالنسبة لفهمهن لمسارات السلام السورية الثلاثة. لهذا السبب في هذا القسم نستعرض تعريفات المشاركات لأشكال مختلفة من السلام الذي يردن الوصول إليه، بدلاً من التطرق إلى المسارات، نتطرق للمطالبات في الأقسام الفرعية التالية.

السلام هو توقف الحرب واستتباب الأمن

عبرت العديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن عن أن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عند توقف الأعمال الحربية من قبل كافة الجهات المتحاربة داخليًّا (النظام السوري وقوى الأمر الواقع)، وتوقف الاعتداءات الخارجية التي تطال الدولة السورية من قبل الدول المنخرطة في النزاع. تقول إحدى المشاركات إن السلام «هو عدم وجود الحرب والسلاح، وحالة الأمان والسكينة، وبقاء المجتمع بعيدًا عن النزاع والحروب»، وهذا ما يتماشى مع تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الذي غالبًا ما يوفره وقف إطلاق النار والإجراءات العسكرية أو ما يعرف بـ»السلام السلبي». ويعبر عنه بتوقف أشكال العنف المادية دون معالجة الأسباب البنيوية والجوهرية التي أدت إلى نشوء النزاع في الأساس ودون تطبيق أي شكل من أشكال العدالة لضحايا الحرب. ولكن وجهة نظر النساء هذه، يمكن فهمها في ضوء حجم العنف الجسدي الذي طال النساء بسبب الصراع المسلح القائم في سوريا منذ عام 2011. كما تعرضت النساء لكافة أشكال العنف الجسدي والجنسي ضمن معتقلات النظام أثناء الصراع بين قوات الأمر الواقع والفصائل الإسلامية المتشددة. إضافة إلى عنف السلطة الأبوية في مجتمعاتنا عليهن من جهة أخرى[3]. تقول إحدى المشاركات: «الحرب في سوريا حالها حال جميع الحروب يقودها الرجال وتتضرر منها النساء».

برز غياب الأمن على الصعيدين الشخصي والعام كأهم التحديات التي سلطت الضوء عليها المشاركات في تعريفهن للسلام «السلام يعني توفر الأمان الشخصي، يعني تعيش إنسانيتك مع تلبية احتياجاتك الأساسية بدون أي تهديد، أما الأمان الخارجي فهو عدم شعوري بعدم الراحة أو الخطر أو إمكانية التعرض لسوء جسدي أو حتى معنوي مثلاً ككلام مسيء داخل البيت أو خلال تنقلي في أحياء المدينة»(حمص، 46 عامًا).

استقرار الحالة الاقتصادية

تؤكد التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أن 90 بالمئة من الشعب السوري أصبح تحت خط الفقر، وهي النسبة الأعلى عالميًّا (هيومن رايتس واتش 2022). ومع سيطرة النظام السوري وأذرعه على توزيع المساعدات الإنسانية عبر واجهاته المدنية والاقتصادية، وتحكّم سلطات الأمر الواقع في باقي المناطق بما تبقى من السلل الغذائية التي تصل إلى مناطقها، أو توزيع المساعدات من قبل عمال الإغاثة دون أي حسيب أو رقيب، حيث أصبحت هذه المساعدات في كثير من الأحيان بؤرة للفساد والتمييز وترسيخ القمع وخاصة على النساء[4] . إذ إن الوضع الاقتصادي المتردي هو حرب جديدة تخوضها النساء على كامل الخريطة السورية، فلا سلام دون حياة كريمة كما أشارت إحدى المشاركات في البحث. تناولت العديد من المشاركات الأثر الكارثي الذي يتركه الوضع الاقتصادي المتردي على السلام، حيث شددت العديد من النساء على دور الحالة الاقتصادية المستقرة في إحلال السلم. يترك هذا الوضع المتردي أثرًا جليًا على مفهوم السلام لدى العديد من المشاركات، وخصوصًا أنه أصبح منوطًا بالنساء إعالة عائلاتهن بسبب غياب المعيل أثناء الحرب أو التضخم[5] الاقتصادي أو حالة النزوح القسري وتداعياتها جراء الحرب. تقول سيدة تعيش حالة التهجير القسري في شمال شرق سوريا: «السلام هو عدم التحكم برزقي وعملي ومعاملتي على أساس أني إنسانة ومواطنة سورية وليس نازحة ولاجئة» (عفرين، 27 عامًا).

3 تم توثيق 185جريمة قتل بدافع الشرف، 20 جريمة عنف منزلي و56 حالة إيذاء جسدي. تقرير سوريون من أجل الحقيقة.

4 تشير العديد من التقارير إلى ازدهار «الجنس مقابل الغذاء» في عدد من مراكز الإيواء في مناطق النظام ، وفي مناطق سيطرة المعارضة أيضًا.

5 الحد الأدنى لتكلفة المعيشة في سوريا لعائلة من أربعة أشخاص وصل إلى حوالي مليونين ونصف المليون ليرة سورية، في حين أن الحد الأدنى للأجور لم يصل إلى عتبة المئة ألف ليرة سورية في ٢٠٢٢. يجب أن تتراوح رواتب الموظفين بين ٣ و ٥ ملايين ليرة للعودة إلى القوة الشرائية التي كانت في ٢٠١٠. يمكن الاطلاع على التقرير الذي أعده جوزيف ضاهر عن هذا الموضوع.

السلام الديمقراطي

جاءت العديد من آراء النساء المشاركات لتربط بين الوصول إلى نظام ديمقراطي تعددي وبين السلام في بلد تحترم فيه الحريات وحقوق الإنسان، كما أن بعضهن ربطنه بشكل مباشر بنضالهن النسوي. فعلى سبيل المثال، قالت إحدى الناشطات النسويات من السويداء: «لا يمكن للنساء صناعة السلام إن لم يتم التخلص من طغاة السياسة وطغاة الدين أعداء حقوق النساء». تقول سيدة أخرى وهي ناشطة في رابطة للناجيات في منطقة أعزاز شمال سوريا إن السلام يتمثل بقيام «دولة ديمقراطية تحترم العادات والتقاليد لبناء سوريا الديمقراطية التي تضم كافة المكونات». يبقى منظور السلام الديمقراطي حاضرًا وبقوة في خطاب الناشطات والعاملات في المنظمات المحلية، فبالنسبة لهن فإن السلام يعني «القدرة على ممارسة أي نشاط سياسي أو مدني بحرية تامة». كما ظهر في بعض الردود تركيز على ضرورة التعددية التي تتيح المشاركة السياسية الكاملة للجميع دون تمييز على أسس طائفية أو قومية أو طبقية. وفي هذا الإطار ركزت السيدات من المكون الكردي على أهمية السلام الذي يوفر لهن حرية التعبير عن هويتهن وثقافتهن دون قيود أو تمييز.

السلام والمساواة الجندرية

اتفقت العديد من المشاركات على أن المرأة لها دور كبير في بناء السلام والعمل على تحقيقه، وأنه يجب عليها المشاركة في صنع القرار، وتحديد السياسات التي تساعد على تعزيز السلام والأمن. تقول إحدى المشاركات «لا يمكن تحقيق السلام بدون وجود المرأة ومشاركتها» (إدلب، 52 عامًا). كما أنه لا بد من «تطبيق مبادئ حقوق المرأة وكافة فئات المجتمع ضمن قوانين الدولة»(سلمية، 32 عامًا). أشارت عدد من المشاركات إلى أن غياب البيئة التشريعية المنصفة، ووجود قوانين تمييزية في مجتمع أبوي يعمل على تكريس إقصاء النساء والفتيات، ويقلص الفرص أمامهن للمشاركة في الشأن العام، سبق وأشرنا إليه. لذا تتمنى النساء السوريات أن يحمل السلام إليهن بيئة تحِدّ من الفجوة العميقة بين الجنسين في مجتمعهن وتقدم لهنّ دعمًا أكبر. تقول إحدى السيدات من إدلب «أرغب في أن يكون لي كامرأة، الحق في المشاركة في إدارة البلاد وأكون آمنة في مجتمعي ومنزلي حاصلة على كامل حقوقي المدنية والسياسية»»(إدلب، 39 عامًا). وهذا ما لا يمكن تحقيقه دون إعادة النظر بديناميكيات القوة وتقاطعها التي تقصي النساء عن المشاركة في الشأن العام.

تبين من خلال البحث أن النساء السوريات بالمختصر يُردن سلامًا إيجابيًّا عادلًا لا يقتصر على توقف الحرب، ولأنهن صاحبات المصلحة العليا في تحقّق هذا الأمر، فإنهن يطالبن بأدوار أكثر تأثيرًا وحضورًا في حل النزاع السوري الممتد لأكثر من عقد من الزمن لكي يبنوا على جهودهن الحالية في صنع السلام.

الاستنتاجات

قدمت بعض النساء المشاركات في البحث منظورًا موسعًا لجهودهن في بناء السلام واستتباب الأمن في المجتمع السوري، فبالنسبة للعديدات لا يقتصر صنع السلام على النساء المشاركات في المسار الأول في العملية السياسية أو على طاولة التفاوض فقط. فقد قدمن منظوراً أكثر شمولًا في صنع السلام، حيث إن النساء جميعًا بكافة اختلافاتهن العقائدية والطبقية والتعليمية فاعلات في تحقيق السلام لمجتمعاتهن المحلية. إذ قالت إحدى المشاركات «أي امرأة تخطط وتنفذ مشروعها الخاص تصنع سلامًا - أي امرأة تعيل أسرتها فهي تصنع سلامًا - أي امرأة ترفض الظلم على نفسها أولاً وعلى غيرها ثانياً تساهم في صنع سلام - أي امرأة تنجح وتعمم نجاحها وتشارك تجربتها فهي تسهم في صنع السلام»(حمص، 42 عامًا). هذا الانطلاق من الذات، يؤكد رغبة النساء الحقيقية في أن يتم الاعتراف بكافة أدوارهن حتى الأدوار النمطية منها. هذا وأكدت بعضهن على أهمية البناء على المساعي الجمعية للنساء من خلال الانخراط إما بالتجمعات النسائية الأهلية كتلك التي ساهمت في العديد من عمليات الوساطة بين أطراف النزاع، أو من خلال العمل ضمن مؤسسات المجتمع المدني التي وفرت بعضًا من مساحات الفعل وخصوصًا في جهود الحشد، والمناصرة، وأعمال الإغاثة، والتمكين. وبالفعل لا يمكن، إنكار أثر المبادرات التي قادتها النساء السوريات على الأرض. فعلي سبيل المثال، استطاعت النساء المحليات في منطقتي الكسوة والزبداني، حيث لا توجد على الأرض أي منظمات دولية أو خدمات حكومية، من «لعب دور المفاوض بالنيابة عن مجتمعاتهن، من أجل إنشاء نقطة دخول للحصول على الخدمات وتقديمها، وشراء المحاصيل، والأسمدة لاستخدامها في مواسم الحصاد، وفتح المدارس المحلية وإصلاح مستوصف الأدوية (الأمم المتحدة، 2022).

أظهرت البيانات الميدانية التي قمنا بجمعها أن غالبية السيدات يمتلكن معرفة سطحية، أو لم يطلعن على القرار 1325، وذلك على الرغم من أن غالبية المشاركات هن من العاملات أو المستفيدات من خدمات منظمات المجتمع المدني، أو ناشطات محليات من عدة مناطق. كما كان واضحًا أن النساء اللواتي أبلغن عن تلقيهن تدريبات خاصة بالقرار من قبل منظمات أو مؤسسات نسوية يمتلكن معارف نظرية، لكن ليس لديهن دراية بآليات التطبيق الممكنة في السياق السوري باستثناء دوره في تفعيل مشاركة النساء في عمليات صنع القرار أثناء النزاعات. أضف إلى ذلك، فقد سلطت العديد من الناشطات في الداخل الضوء على ضعف التنسيق بين المشاركات من (المسار الثالث) في الداخل السوري، ونساء أخريات في المستويين الثاني والأول، وهو ساهم في شعور النساء بأن العملية السياسية لا تعكس تطلعات النساء وخصوصًا في الداخل، بحسب وصف المشاركات. يبقى القول، إنه وبالعودة إلى السياق السوري بشكله الواسع، لا بد من الإقرار بأن تحقيق السلام في سوريا، هو ملف دولي بامتياز، وفي حال غياب الإرادة الدولية فلا يمكن تحقيق السلام. فتوقف الحرب في الوقت الراهن «ليس في أيدي النساء وليس في أيدي الرجال أيضًا، في ظل الاستعصاء السياسي»، بحسب وصف إحدى المشاركات (أعزاز، 35 عامًا).

في ما يلي نلخص أهم الاستنتاجات البحثية:

- أظهر البحث أن توسعة مفهوم المشاركة السياسية واعتبار الشخصي سياسيًّا يجعل النساء أكثر قدرة على تقييم تجربتهن وقوتهن، فأي تغيير بعلاقات القوة هو تغيير سياسي، وبالتالي يجب أن يعتبر ضمن المشاركة السياسية.

- وأن المشاركة السياسية القاعدية ذات أثر فعال على المدى الطويل في قيادة التغيير الجذري وتحدي البنى السياسية الهرمية الحالية، لأن الحل الوحيد للمشاكل التي نواجهها يجب أن يكون جماعيًّا.

- بدأت النساء يشكلن مقاومات مختلفة لما تفرضه العادات والتقاليد، في سعيهن لتحقيق ذاتهن وتطوير إبداعهن وقدراتهن، عبر القيام بأدوار مختلفة عما عهدنه، دون أن يتناقض هذا مع دورهن في الأسرة. فالنساء غالبًا ما يجمعن بين العديد من المسؤوليات. كما قيامهن بأدوار مختلفة عزز رغبتهن بالعيش بكرامة والتمتع بكامل حقوقهن.

- تناضل السوريات من أجل المشاركة السياسية في مجتمع يحكمه الاستبداد وقوى أمر الواقع، وفي بيئة غير ديمقراطية. فما أحدثته رياح التغيير التي رافقت الثورة السورية لا يزال هشًّا، ما يعيق المشاركة السياسية الفاعلة للنساء. خصوصًا أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لم يرافقه الإيمان بدورها وقدرتها، إنما أتى لخدمة المتغيرات السياسية الحاصلة في الملف السوري.

- تزايد عدد الأجسام البديلة التي تقودها النساء، يقابله ضعف في تمكين القدرات السياسية للمرأة، وخاصة على مستوى المهارات القيادية. وكذلك فإن دور المرأة في منظمات المجتمع المدني ما زال خاضعًا لطبيعة الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع، الذي يحدد أدوارًا بعينها لكل نوع اجتماعي.

- إن مشاركة المرأة في العمل السياسي ومراكز صنع القرار، لا تزال محكومة بعلاقات قوى الأمر الواقع مع المجتمع. وهذا يؤثر على مدى قدرتها على ممارسة حقوقها السياسية والمدنية. فهناك علاقة ترابطية بين المشاركة السياسية للمرأة والديمقراطية التشاركية، ولا يمكن تفعيل الدور السياسي للمرأة ومشاركتها الفعالة دون توظيف آليات الديمقراطية التشاركية على كل المستويات.

- أظهر البحث أن مطلب العدالة بالنسبة للنساء يقوم على مستويات مختلفة، حيث تواجه النساء بسبب جنسهن أنواعًا مختلفة من أشكال التمييز المؤسسة على معايير مختلفة ومتقاطعة، تشكل عائقاً أمام وصولهن إلى العدالة. فوعي النساء لهيكليات الظلم والقمع يجعلهن أكثر قدرة على تحقيق العدالة في النطاقات الضيقة داخل الأسرة، لكنها تبقى محكومة بقوانين الأحوال الشخصية ومواده التمييزية وأثرها على حياتهن الخاصة والعامة معًا.

- ساهمت الظروف السورية العامة بدفع النساء ليكنّ معيلات للعديد من الأسر، إلا أن التمييز في قطاع العمل، وعدم وجود قوانين منصفة لمن

يعانين من محدودية جسدية، وغياب قوانين الحماية لهن في حال تعرضهن للاستغلال والتحرش، ساهم في زيادة الظلم للنساء. وكذلك لم تتعامل المنظمات المدنية حتى النسائية منها مع احتياجات النساء، وبالتالي لم تقدم لهن فرصة لتعزيز العدالة.

- أظهر البحث أن السلام من وجهة نظر السوريات هو السلام الإيجابي بكافة أركانه، ولا يقتصر على غياب مظاهر العنف، وتوقف النزاع. بل يشمل ويطال كافة جوانب حياتهن الخاصة والعامة. وأن أي اتفاقات لوقف الحرب لا تأخذ بالاعتبار تصور النساء السوريات عن السلام، هي اتفاقات قاصرة ولا تلبي طموحات المرأة السورية التي عانت الكثير جراء النزاع الذي تولّد عن الثورة.

- لا يقتصر صنع السلام على النساء المشاركات في المسار الأول في العملية السياسية أو على طاولة التفاوض فقط، بل يشمل كافة النساء بغض النظر عن مواقعهن. الا أن أدوارهن لا تزال محدودة في عملية صنع السلام بسبب تعقيد النزاع وتعدد الفاعلين في النزاع بالإضافة إلى المخاطر الأمنية التي تواجهها النساء.

- إن تحويل القرارات الدولية التي تخص وتمس النساء مثل القرار 1325 إلى تدريبات وورشات عمل، تكون النساء فيها متلقيات، لا تقدم المعرفة الكافية للنساء بالقرار أو تمكنهن من معرفة الآليات الممكنة لتطبيقه في السياق السوري. وبالتالي فهناك ضعف كبير في كيفية تقديم المعرفة والتشارك مع النساء ليكن فاعلات في تحويله من إطار نظري إلى واقع عملي.

التوصيات

في ما يخص المناصرة

- على كافة المؤسسات والمنظمات الحقوقية والنسوية في سورية الدفع باتجاه تبني استراتيجية واضحة وفعالة وموحدة للضغط من أجل تطبيق القرار 1325، والتشاور الموسع من أجل العمل على إيجاد آلية وطنية تعمل على التحقق من تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن من قبل كافة أطراف النزاع، وتصدر تقارير دورية عن حجم التقدم الحاصل في هذا الإطار.

- الدفع باتجاه وضع سياسات داعمة لتوسيع مشاركة المرأة في الوظائف القيادية وفي مراكز صنع القرار، سواء في منظمات المجتمع المدني أو في الأشكال والأجسام السياسية والمؤسسات التابعة لها. دون الاكتفاء بالتمثيل الصوري للنساء في الهيئات المدنية والسياسية لتحقيق مكاسب سياسية أو مادية من الجهات الداعمة.

- والسعي لتواجد النساء ليس فقط كخبيرات، ولكن كمفاوضات ومشاركات بكافة مراحل عملية السلام بنسب لا تقل عن 30 في المئة، وخصوصًا في هيئات التفاوض ولجان الحكم الانتقالي وكافة الأحزاب والتيارات السياسية.

- تسليط الضوء على أهمية أن تتضمن اتفاقات السلام المستقبلية إدراجًا للتدابير الأمنية المراعية للنوع الاجتماعي والاختلاف العرقي والاختلاف الجسدي والعمر والمكان الجغرافي وغيرها من العوامل الفارقة، وخصوصًا بما يتعلق بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وتقديم الضمانات من قبل جميع الأطراف بإيقاف العنف بكافة أشكاله وخاصة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

- التأكيد على صياغة دساتير متوافقة مع النوع الاجتماعي والاختلاف العرقي والاختلاف الجسدي والعمر والمكان الجغرافي وغيرها من العوامل الفارقة.

- دعم مبادرات السلم الأهلي التي تقودها النساء داخل البلاد وفي كافة المناطق، وتسليط الضوء عليها في الإعلامين المحلي والعالمي.

- التأكيد على دعم النشاطية النسوية لدى جيل الشابات وتأمين مساحات خاصة لمناصرة قضاياهن، وإتاحة الفرص لهن للمشاركة في صنع القرار.

- نظرًا لتعقيدات الوضع السوري، ولأن الحلول ليست بيد السوريين وحدهم، مواصلة الضغط على المجتمع الدولي من أجل السعي بشكل أكثر جدية وفاعلية لتحقيق سلام إيجابي وعادل وشامل على كامل الأراضي السورية. وهو ما لن يتحقق دون مشاركة فاعلة للنساء، ودون تحقيق العدالة والإنصاف للسوريات وكافة فئات المجتمع السوري.

- مواصلة النضال من أجل تغيير البنى الأبوية في المجتمع السوري والتي تكرس الأدوار النمطية للنساء وتحجبهن عن المشاركة السياسية الفاعلة. فضمان تحقيق العدالة والخروج من الظلم يقوم على أنماط السلوك الفعلي للناس وتعاملاتهم الاجتماعية اليومية والواقعية.

- وتُعد التوعية بخصوص الحقوق القانونية وكيفية المطالبة بها عنصراً حاسماً في التمكين القانوني للنساء والفئات المهمَّشة. وتعزيز قدرة النساء على بناء شبكات واسعة لمناصرة قضاياهن ومواجهة التمييز ضدهن.

في ما يخص النتائج البحثية

- تأسيس برنامج عمل لتغيير السردية النمطية عن المرأة السورية من متلقية إلى مشاركة وشريكة في نفس الوقت، وتقديم دراسات معمقة حول آليات تجاوز العقبات التي تواجه النساء بالاستفادة من التجارب الدولية.

- بناء قدرات النساء السوريات في مجال حل النزاعات وبناء السلام، وتأهيل المفاوضات والخبيرات التقنيات والباحثات في هذا المجال.

- إن عملية التغيير حتمًا تبدأ من القاعدة، من الأفكار والممارسات للأفراد والمجتمع ثم المؤسسات، سواء أكانت أسرية، أم دينية، أم ثقافية، أم تعليمية خدمية أم غيرها. وهذا يتطلب وضع برامج مستمرة لبناء قدرات النساء وتأهيلهن للمشاركة في الحياة السياسية العامة، بحيث يتم ربط المعرفة النظرية بالعملية. كما يفترض أن تبنى هذه البرامج على خبرات النساء وتجاربهن، وتتناسب مع السياق السوري.

- يشكل إصلاح العدالة، شأنه شأن أي تغيير، تحدياً على الصعيد الفردي والتنظيمي والهيكلي. ومن المهم أن يتم تناوله بشكل دقيق وتقديم المزيد من الأبحاث حوله، ومن المهم أن تكون جميع الجهود التي تسعى لتحقيق العدل بين الجنسين محدَّدة بالسياق وشاملة.

فيما يخص الحوار بين السياقات

- لابد من العمل على إيجاد خلق مساحات نسوية آمنة تقبل الآخر وتؤمن بالتنوع وتبني عليه، ودعم العمل التشاركي بدلًا من التنافس بين المنظمات النسوية/النسائية، وتكثيف الجهود لصالح دعم قوة المرأة ومشاركتها، وتعزيز دورها وقدرتها على التأثير في حركات التغيير التي تعيشها سوريا.

- على الهيئات المدنية والنسوية العمل على توسيع دائرة المشاورات المحلية بما يتعلق بأجندة المرأة والأمن والسلام، وتحسين التواصل بين المسار الثالث وكل من المسارين الأول والثاني من أجل تضمين شريحة واسعة من السوريات تمثل كافة أطياف المجتمع السوري وطبقاته المختلفة. كما أن إقامة شراكات استراتيجية والقيام بجهود موحدة بين مجمل المنظمات النسوية والسياسية السورية تستهدف الهيئات المجتمع الدولي من أجل الدفع بتفعيل القرار 1325.

- وتبني مؤسسات العمل المدنية لإصلاحات هيكلية لتقليل الفجوة بين الجنسين واعتماد سياسات حماية واضحة وشفافة بما يتعلق بحماية النساء في هذه المؤسسات. كذلك تقييم سياسات الحماية في كافة قطاعات العمل.

الملحق الأول: أسئلة المقابلات

1. **أشكال المشاركة السياسية للمرأة والاجسام البديلة ومدى تمثيلها في مناقشات السلام**

- ما هو تعريفكن للمشاركة السياسية/المجتمعية/التأثير المجتمعي؟
- كيف تمارسن عملكن ونشاطكن السياسي في المنظمات والمساحات المتاحة؟ وهل تعتبرنها بديلاً عن غياب المؤسسات السياسية؟
- ما هي العقبات التي تمنع وجودكن في أماكن صنع القرار؟
- كيف تتجاوزن أو من الممكن تجاوز تلك العقبات؟
- هل لديكن تواصل مع نساء سياسيات أو في أماكن صنع القرار لإيصال أصواتكن؟

2. **العدالة وتحقيق السلام:**

- ما هو شكل العدالة التي ترغبن برؤيتها أو تحقيقها؟

3. **السلام والأمن وفق قرار مجلس الأمن رقم 1325:**

- ما هو تعريفكن للسلام؟
- ما هو شكل السلام الذي ترغبن برؤيته أو تحقيقه؟
- ما هو مفهومكن للأمن؟ وكيف تشعرن به؟
- كيف ترين دوركن في عمليات صنع السلام؟
- هل سبق وشاركتن في عمليات رسمية لصنع القرار، مثل مداولات واستشارات حول قرار الأمم المتحدة 1325؟

الملحق الثاني: خلفية المشاركات

المنطقة		الشمال الغربي	الشمال الشرقي	مناطق الحكومة	المجموع
نوع الإقامة	نازحات	12	6	3	21
	مقيمات	8	13	21	42
الحالة الاجتماعية	متزوجات	11	12	7	30
	عازبات	6	5	12	23
	مطلقات	1	1	3	5
	أرامل	2	1	2	5
الفئة العمرية	18-25	1	1	1	3
	26-35	5	9	9	23
	36-49	13	9	10	32
	أكبر من 50	1	0	4	5

جدول المشاركات

المنطقة		الشمال الغربي	الشمال الشرقي	مناطق الحكومة السورية	المجموع
نوع الإقامة	نازحات	26	11	12	49
	مقيمات	10	19	45	74
الحالة الاجتماعية	متزوجات	25	20	22	67
	عازبات	7	7	32	46
	مطلقات	1	1	1	3
	أرامل	3	2	2	7
الفئة العمرية	18-25	2	6	16	24
	26-35	20	13	21	54
	36-49	11	11	15	37
	أكبر من 50	3	0	5	8

جدول الجلسات الجماعية

المراجع

المراجع العربية

1. أبو عصب، ناصر الدين، نور، نوف. 2017. إقالة العدالة من المعايير السائدة: الدول كآلاتٍ للقمع. كحل 12 (1).
2. أبو عصب، نور. 2020. المجتمع المدني كأداة للمقاومة. الجمهورية.
3. أبو عصب، ناصر الدين، نور، نوف. 2020. المشاركة السياسية من منظور نسوي تقاطعي. تحرير رولا أسد. مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان ومؤسسة دولتي، أيلول/ سبتمبر.
4. أبو عصب، ناصر الدين، نور، نوف. 2021. ممارسات وإجراءات الحماية المُثلى في المؤسسات. مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان، ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية.
5. أرندت، حنة. 2015. الحقيقة والسياسة. مجلة يتفكرون.
6. أرندت، حنة. 2018. ما السياسة؟ ترجمة زهير الخويلدي وسلمى بالحاج مبروك. Vol. 2. بيروت: منشورات ضفاف.
7. أعراب، عبد الهادي. 2015. قراءة في مؤلف بيير بورديو: الهيمنة الذكورية. مؤمنون بلا حدود.
8. أخبار الأمم المتحدة 2023. «أزمة إنسانية واقتصادية ذات أبعاد ملحمية في سوريا والحل السياسي ليس وشيكا» أخبار. 25 كانون الثاني/يناير. Accès le 2023.
9. الإسكوا. 2017. دور المؤسسات في أوقات السلام والحرب في المنطقة العربية. الأمم المتحدة، بيروت. doi:E/ESCWA/ Accès le 1. ECW/2017/1.
10. الإسكوا. 2017. التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (Accessed: March 20, 2023)
11. العفو الدولية. 2016 لماذا تواجه اللاجئات السوريات في لبنان تحرشاً جنسياً واستغلالاً باستمرار؟ / (Accessed: April 5, 2023).
12. القانون رقم 4 لعام 2019 القاضي بتعديل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 59 لعام 1953 وتعديلاته.
13. أوكيف، أبي، 2020، سوريا: تمثيل غير منصف للمرأة في مفاوضات السلام، مركز كارنيغي، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
14. الأمم المتحدة. 2022. كيف تتعامل النساء السوريات مع المخاطر الأمنية للتوسط في النزاعات المحلية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الدول العربية.: (Accessed: April 13, 2023).
15. الأمم المتحدة للمرأة. 2002. منع النزاع، أصول جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
16. الأمم المتحدة سوريا .2007. الردود على قائمة القضايا والمسائل المتعلقة بالنظر في التقارير الأولية للجمهورية العربية السورية. الأمم المتحدة. سيداو، 18.
17. الأوتشا.2022. لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، OHCHR. مفوّضية الأمم(Accessed: April 13, 2023).
18. الجابري، عفاف 2021. استعادة المساحات العامة: سرديات ومقاربات نسوية من سوريا حول المشاركة السياسية. ورقة سياسية، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية ومنظمة دولتي.
19. الطباع، مازن. 2010. سجل الدستور السوري. ط1. دار الشرق للطباعة والنشر.
20. العشي، أسعد، 2017. كيف خَسِرَ المجتمع المدني السوري استقلاليته في حرب الأجندات المتصارعة. كارنيغي. Available: (Accessed: April 13, 2023).
21. المساواة، منتدى جيل. 2020. تحويل القوة: الشمول المتعدد الطبقات والتقاطع.generationequality. Accès le تشرين الثاني/ نوفمبر.

22. اندراوس، نادر، الحداثة والنوع الاجتماعي في مصر. تحرير سماح ناصر، ترجمة عبد الرحمن حسن. مطبوعة اختيار.

23. أوكسفام. 2015. المرأة والسلام والأمن والوفاء بالوعد. مذكرة إحاطة أوكسفام. (Oxfam GB for Oxfam International)..

24. برلين، إيزايا. 2020. المساواة إشكالات المفهوم واحتمالاته. مجلة حكمة.

25. بورديو، بيير. 2009. الهيمنة الذكورية. ترجمة سلمان قعفراني. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

26. جعفري، رهام. 2012. هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو. إشراف د. إصلاح جاعم، 67-93. كلية الدراسات العليا – جامعة بيرزيت: معهد دراسات المرأة.

27. جوديث تاكر ومارجريت مريوذز. 2003. النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث: فصول في التاريخ الاجتماعي. ترجمة أحمد علي بدوي. القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.

28. جوزباث، ستيفان. 2022. المساواة. ترجمة توفيق السيف.

29. حاتم، د. ميرفت. 2010. نحو دراسة النوع في العلوم السياسية. ترجمة د. شهرت العالم. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة.

30. حوراني، أكرم. بلاتاريخ نشر. مذكرات أكرم حوراني. دار مدبولي.

31. دانتريفز، ماوريتسيو باسيرين. 2019. حنة أرندت. مجلة حكمة.

32. صالح، زهرة. 2016. صناعة القرار السياسي. عمان: معهد البحرين للتنمية السياسية

33. الحلاق، الحلو، مجني. صباح، خالد عدوان، أنور. 2022. المشاركة السياسية للمرأة في سوريا تحليل قانوني. مؤسسة فريدريش إيبرت.

34. ضاهر، جوزيف 2022 التضخّم وتفاقم الفقر في سوريا، صفر. (Accessed: April 13, 2023)

35. عدل وتمكين (2022) تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 من وجهة نظر النساء، ريف شمال غرب سوريا. منظمة عدل وتمكين. Available at:.

36. عدلي، هويدا. 2017. المشاركة السياسية للمرأة. تحرير منى عزت، أحمد فوزى، د.ريهام باهى، د. مروة نظير.مصر: مؤسسة فريدريش إيبرت .

37. غرنيت،كيث. 2017. القيادة. ط1. تحرير هاني فتحي سليمان. ترجمة حسين التلاوي. الناشر مؤسسة هنداوي.

38. فريدريش إيبرت. 2018. مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي. فريدريش إيبرت. :Available (Accessed: March 20, 2023).

39. فوكو، ميشيل. 1990. إرادة المعرفة، تاريخ الجنسانية. تحرير مطاع الصفدي. ترجمة جورج أبي صالح. بيروت، مشروع مطاع الصفدي للينابيع، مركز الإنماء القومي.

40. فوكو، ميشيل. 1990. المراقبة والمعاقبة ولادة السجن. تحرير مطاع الصفدي. ترجمة علي مقلد، بيروت، مشروع مطاع الصفدي: مركز الإنماء القومي.

41. الحرب جعلت سوق العمل أكثر أنثوية في سوريا. قنطرة. 26 .qantara تشرين أول/ أوكتوبر 2022.

42. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2023. القيادة والمشاركة السياسية، الدول العربية. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

43. ماكينزى، ميچان 2016. المقاتلات في سيراليون: الجنس، الأمن والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع. Traduit par مهيتاب علي. مجلة حكمة.

44. مسعد، نيفين. 2010. كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن). مركز دراسات الوحدة العربية.

45. ناصر الدين، محيسن، نوف، ربى 2020 العودة من منظور جندري، وضع النساء السوريات في لبنان. ميلاد أمين. ترجمة فريق دوكستريم. جمعية سوا للتنمية والإغاثة ومؤسسة فريدريش إيبرت.

46. هشام، د. معافة. 2020. حنة أرندت: فلسفة الفعل السياسي، من الفردية إلى التعددية. ص 7, 278-302. جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري.

47. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2015. «منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام». 46-49، GlobalStudy_AR.

48. وفائي، لينا. 2021. التمثيل السياسي الفاعل للنساء، صعوبات وتحديات، الحركة السياسية النسوية السورية/ (Accessed: April 13, 2023).

المراجع الأجنبية

1. CRF. 2019. «Women's Participation in Peace Processes: Syria Case Study, Current Peace Effort.» Report. (Accessed: May, 2023).

2. Coomaraswamy, R. (2015) The Global Study on 1325: Key messages, findings, and recommendations. UN Women. (Accessed: May, 2023).

3. DAVIS, ANGELA. 2017. «THE INDIVISIBILITY OF JUSTICE" ANGELA DAVIS SPEECH AT GALLAUDET UNIVERSITY.» northend agents. 9 January. (Accessed: May, 2023).

4. Despain, A. and Rauch, J. (2023) 'It missed them': A refugee-centered analysis of the Lebanese women, peace and security national action plan. Al Raida Journal of Gender, Culture and Society. Available at: (Accessed: May, 2023).

5. Ellerby, Kara. 2012. «The Tale of Two Sudans:Engendered Security and Peace Processes.» Entry to the Case Studies in Peacebuilding Competition 2012United States Institute of Peace, United States,Institute of Peace.

6. Events, The Elders in conversation on women in mediation in the Arab world (WP1778V). Date. Monday 5 to Wednesday 7 October, 2020.

7. Hanisch, Carol. 2006. «The Personal Is Political. » Introduction..

8. ICRW (2021) Passion. Proof. Power. ICRW. (Accessed: March 20, 2023).

9. International, W.I.L.P.F. (2020) UNSCR 1325 at 20 years: Perspectives from feminist peace activists and civil society. Women's International League for Peace and Freedom. (Accessed: May, 2023).

10. Peace Women (no date) Does gender equality lead to peace? Peace Women. Available at: (Accessed: May, 2023).

11. Pournik, M. (2023) Reflection on women, peace, and security in the Arab region. Al Raida Journal of Gender, Culture and Society. Available at: (Accessed: May, 2023).

12. Saferworld (2017) Publications, women's role in conflict, peace and security in Yemen. (Accessed: May, 2023).

عن الشريك
مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان

مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان هو مركز استشاري نسوي متعدد ومتقاطع التخصصات، ويعمل وفق أجندة عدالة اجتماعية عابرة للأوطان. نسعى في المركز إلى إرساء العدالة الاجتماعية من خلال برامجنا التحويلية المبتكرة وتوفير حلول للمشاكل المعقدة. ونضع نصب أعيننا بناء مجتمعات وحراكات من خلال نهج يتمحور حول المجتمع الأكاديمي والمجموعات القاعدية.

عن مشروع «صوت»

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

---

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس